الطبقة الوسطي والمشاركة السياسية في المجتمع المصري: المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

اعداد

د/اصلاح عبد الناصر عبد الرحمن حسن

مدرس علم الاجتماع بكلية الأداب- جامعة الفيوم

المستخلص:

تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية أو تعوقها، فضلًا عن كشف النقاب عن صور المشاركة السياسية التي تُمارسها هذه الطبقة. وتركز الدراسة تحليلها على الطبقة الوسطى بشريحتيها الدنيا والوسطى. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعية بالعينة، حيث سُحبت العينة بطريقة كرة الثلج، وبلغت عينة الدراسة 144 مفردة.

وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي/ الطبقة الاجتماعية وبين المشاركة السياسية. وتفوقت الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا في أنماط المشاركة السياسية المعرفية والتعبيرية والتنظيمية والحزبية والحكومية، وتلتها الطبقة الدنيا، ثم الطبقة الوسطى الدنيا.

الكلمات المفتاحية: الطبقة –الطبقة الوسطى– المشاركة السياسية– الفاعلية السياسية

Abstract:

The current study attempts to reveal the economic, social and political determinants that drive or impede the middle class to political participation. As well as, showing the images of political participation practiced by this class. The study focuses its analysis on the middle class, especially the lower middle class and the middle middle class. The study relied on the social sample survey method, where the sample was drawn using a snowball method, and the study sample amounted to 144 individuals.

The results of the study revealed a strong positive correlation between the socio-economic level/social class and political participation. The middle middle class outperformed its counterparts from the lower class and the lower middle class in the patterns of cognitive, expressive, organizational, partisan and governmental political participation, followed by the lower class, and then the lower middle class.

Keywords: class - middle class - political participation - political efficacy.

مقدمة نظرية:

إذا كان مفهوم الطبقة يُعد من أكثر المفهومات الاجتماعية إثارة للجدل؛ يكاد لا يجمع اثنين على صياغة محددة لها، خاصة إذا تعلق الأمر بالتراتب الطبقي في المجتمع وتعيين الحدود الفاصلة /بين الطبقات، فإن دراسة البنية الطبقية –أو جزء منها– لمجتمع من المجتمعات سيخضع لنفس هذه المشكلات النظرية والمنهجية. وبحسب ذلك سنحاول خلال السطور القليلة القادمة أن نتبين بعض الطروحات النظرية حول تحديد الطبقة الوسطى ودورها في المجتمعات الحديثة، تلك التي قدمت حلولًا لمثل هذه المشكلات.

لقد تعددت الطروحات التي قدمها المنظورون الاجتماعيون لتحليل الهيكل الطبقي للمجتمعات الحديثة، فهناك اقتراب الإدراك الثنائي، ذلك الذي ينظر إلى المجتمع باعتباره منقسم إلى طبقتين متعارضتين (كحال الاقتراب الماركسي)؛ أحدهما تقبع على قمة الهرم الاجتماعي والأخرى في سفحه، وبالتالي يكاد لا يعترف هذا الاقتراب بوجود طبقة وسطى في المجتمع. وكذلك هناك اقتراب التدرج الاجتماعي الذي ينظر إلى الطبقات كنظام متدرج ومتراتب من الجماعات، ومن ثم يرى هذا الاقتراب الطبقة الوسطى كجماعة طبقية، وبالتالي، يعترف بوجود قدر كبير من التداخل والتشابك داخل الهيكل الطبقي للمجتمع. وأيضًا هناك الاقتراب الوظيفي الذي ينظر إلى المجتمع باعتباره منقسم طبقيًا وفقًا للأدوار المتبادلة التي تؤديها طبقاته، ومن ثم يتوافق الاقتراب الوظيفي مع اقتراب التدرج الاجتماعي (عدلي، 2017).

وتأسيسًا على ذلك، يمكننا القول بوجود اتجاهين عريضين في التحليل الطبقي هما: الاتجاه الماركسي والاتجاه الوظيفي؛ ينظر الأول إلى المجتمع باعتباره منقسم طبقيًا بين الرأسمالية والبروليتاريا بين من يملكون ومن لا يملكون، وهما في حالة صراع دائم يجب أن يُحسم إلى الأخيرة، بينما ينظر الاتجاه الثاني إلى المجتمع كونه

متساند وظيفيًا على الرغم من اعترافه بالانقسام الطبقي، لكنه ينظر إلى هذا الانقسام كونه ظاهرة طبيعية وإيجابية تساهم في استقرار المجتمع واستمراره.

وبالنظر إلى الطرح الماركسي، فقد رأى **ماركس** أن البرجوازية الصغيرة من صغار المنتجين وأصحاب المحلات وأرباب الصنائع والحرفيين، فضلًا عن الفنيين والموظفين (ذوي الياقات البيضاء)، وأية جماعات وسيطة أخرى، ستندمج لا محالة في إحدى الطبقتين المتصارعتين (البرجوازية أو البروليتاريا) خاصة مع احتدام الصراع الطبقي (حسنين، 2015)، فيقول ماركس وإنجلز (2014) في البيان الشيوعي:

"والطبقات الوسطى –الصناعي الصغير والتاجر الصغير والحرفي الصغير والفلاح الصغير– كلها تحارب البرجوازية للحفاظ على وجودها كطبقات وسطى من التلاشي. فهي إذن ليس ثورية بل محافظة .... وإذا وقع لها أن تكون ثورية فذلك نظرًا إلى انتقالها الوشيك الوقوع، إلى البروليتاريا"

أما بالنسبة للعناصر الوسطى البازغة –آنذاك– كالمديرين والمشرفين والفنيين– فقد رأى ماركس أنها أبعد ماتكون عن أن تمثل عنصرًا مهمًا في الصراع الطبقي، فعزلهم ووصمهم بكونهم مجرد خدم وتابعين للبرجوازية الكبيرة ولا يستطيعون أن يلعبوا دورًا مستقلًا في عملية التطور الاجتماعي والسياسي؛ فهم لن يتمردوا ولهم –مثل البرجوازية الكبيرة– مصلحة في استغلال البروليتاريا. وبحسب ذلك، فقد اعتقد ماركس أن العناصر الوسطى المتبقية –بين البرجوازية الكبيرة والبروليتاريا– في المجتمع الرأسمالي تتشكل من مكونات غير متجانسة ومتنافرة وغير قادرة على تبني أو انتهاج سياسة طبقية مستقلة (حسين، 2015).

وتأسيسًا على طروحات ماركس التقليدية، تلك التي تمثلت في التركيز المفرط على العلاقات الاقتصادية عبر تصوير الطبقات كعوامل اجتماعية محددة فقط من خلال موقعها في نمط الإنتاج، فضلًا عن دعوته إلى ما يمكن وصفه بأنه نهج حتمي

بنيوي، فقد حاول الكثيرون من الماركسيين أن يُكيفوا الرؤية الماركسية التقليدية للمتغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الحديث، حيث حاول **نيكوس بولانتزاس** Nicos Poulantzas، على سبيل المثال، أن يُعين الطبقة الاجتماعية من خلال مكانها في مجموعة الممارسات الاجتماعية (بدلًا من الاقتصاد فقط)؛ أي من خلال مكانها في تقسيم العمل التي تشمل العلاقات السياسية والأيديولوجية(Shaalan, 2014)، وهو ما أعطى مكانًا للمهام الإشرافية والوظائف البيروقراطية في البنية الطبقية التي اقترحها بولانتزاس.

وتأسيسًا على مداخلة بولانتزاس، يعتبر **إريك أولين رايت** Erik Olin Wright رغبة بولانتزاس في استيعاب الفئات الطبقية التي فشل المفهوم الماركسي الكلاسيكي للطبقة في تضمينها أنها غير ضرورية إلى حد ما. يقر رايت أن بعض الطبقات قد تحتل بالفعل مواقع متناقضة موضوعيًا داخل العلاقات الطبقية. ولكن بدلاً من القضاء على هذه التناقضات عن طريق التصنيف المصطنع لكل مكانة ضمن التقسيم الاجتماعي للعمل، يرى رايت أنه يجب دراسة المواقع المتناقضة في حد ذاتها. وبناء على ذلك، حدد ثلاث مجموعات رئيسية من المواقف الطبقية المتناقضة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل: المديرون والمشرفون؛ فئات معينة من الموظفين شبه المستقلين؛ وأصحاب العمل الصغار(Shaalan, 2014)، إنه يحاول الإشارة–هنا– إلى المواقع الطبقية الوسطى الجديدة التي توسعت تدريجيًا مع نمو الرأسمالية.

ويتخذ **جون إيرينريش John Ehrenreich** خطوة أكثر تقدمًا وتعقيدًا في تعيين الطبقات الاجتماعية، حيث ينظر إلى الطبقات في ضوء بعدين رئيسين؛ **الأول:** العلاقة المشتركة بالأساس الاقتصادي للمجتمع؛ أي بوسائل الإنتاج والأنماط المنظمة اجتماعيًا للتوزيع والاستهلاك؛ **الثاني:** الوجود الاجتماعي والثقافي المشترك، فضلًا

عن المستوى التعليمي وشبكات القرابة وأنماط الاستهلاك وعادات العمل والنسق الإيديولوجي(حسنين، 2015).

وبالنظر إلى الاتجاه الوظيفي في التحليل الطبقي، نجد أن **ماكس فيبر** ممثلًا رئيسًا له. ركز فيبر –على عكس التيار الماركسي– على المهارات الإدارية والبيروقراطية، وكذلك على دور الدولة باعتبارها مهندس النظام المهني، تلك التي يقوم عليها تراتبات معينة لعلاقات السلطة والسيطرة التي يُمارسها الفرد أو تُمارس عليه بحكم وضعه في هيكل هذه العلاقات. ومن ثم فقد حلت المكانة Prestige محل العمل في التحليل الطبقي، غير أنها لا تلغي الدخل، حيث إن شاغلي المكانات العليا –عادة– ما يتمتعون بمستويات دخل أعلى من نظرائهم (السيد، 2017).

وبحسب ذلك، لم يُنكر فيبر –من ناحية– أنه في ظل ظروف اقتصادية معينة يمكن أن يسعى بعض الناس إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، الأمر الذي تنجم عنه قيم عامة بينهم، ولكنه يؤكد –من ناحية أخرى–على تعدد أبعاد الطبقة الاجتماعية وعدم قصورها على البعد الاقتصادي؛ إذ أضاف بعدين آخرين مترابطين يساهمان في تعيين الطبقة التي ينتمي لها الفرد أو الجماعة، هما: المكانة Status والحزب Partyأو القوة Power، حيث يرى أن كل من المكانة والقوة يتداخل مع الآخر(أحمد، 1972).

وتأسيسًا على هذا الطرح، يُشير فيبر إلى إلى وجود طبقات وسطى متعددة – وليست طبقة واحدة– تقف بين الطبقات المالكة والطبقات الأخرى غير المالكة، تلك التي ليس لديها ملكية مادية أو حيازة مهارية يطلبها السوق. فالأفراد ذوو المهارات والتعليم كالمديرين والفنيين يُشكلون طبقات وسطى بالنظر إلى المهارة والتأهيل، فأصحاب العمل لديهم رغبة في منح بعض الناس أجرًا ومكانة أعلى من غيرهم بسبب امتلاكهم للمهارات النادرة والمؤهلات اللازمة لبعض الوظائف، من هنا تتأسس طبقات

وسطى عديدة من الأفراد في مهن متنوعة تتطلب أنماطًا متباينة من القدرات والمهارات(حسنين، 2015).

ويتابع **سوروكين Sorokin** في عدم اعتماده على العامل الاقتصادي وحده في عملية تعيين الطبقة الاجتماعية، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد وتوزيع الحقوق والواجبات والممارسات والمعايير والقيم، كما يحدد "سوركين" الطبقة عن طريق جمودها وذلك حتى لا تُناقض آرائه تلك نظريته في الحراك الاجتماعي. ويتفق "بيير لاروك" و"مونييه" مع "سوركين" من حيث تحديد الطبقة على أساس درجة جمودها، لكنهما يتفقان على أن المكانة هي منطلق لتحديدها، حيث يتحدد الوضع الطبقي عن طريق التقييم(أحمد، 1972).

ومن هنا، لقد أمسينا –بلسان حال الاتجاه الوظيفي– بحاجة ماسة إلى تدشين أسس جديدة لإعادة تعريف الطبقة الاجتماعية والتصنيف الطبقي، فلم يعد البعد الاقتصادي كافيًا من أجل الاضطلاع بهذه المهمة. وبحسب ذلك، كان لا بد من إدخال العديد من الأبعاد الأخرى التي تفرضها طبيعة البنى الحديثة للمجتمعات المعاصرة؛ كالبعد الاجتماعي، الثقافي والسياسي.

وتأسيسًا على ذلك، تتحدد الطبقة الاجتماعية وفقًا لمعايير اقتصادية، وينتمي أعضاؤها إلى أنساق قيمية وثقافية معينة ومصالح سياسية محددة، سواء نشطوا من أجلها أو وجدت ظروف حالت دون تحقيقها. ومع بروز العولمة بتعقيداتها المختلفة، خضع محددات الطبقة إلى تغيرات جوهرية جعل من الحديث عن طبقة عالمية أمرًا مستساغًا، بمعنى أن هناك شرائح وفئات طبقية بعينها جرى عولمتها وتدعيمها عالميًا بقيم ذات صبغة عالمية عامة وذلك تحت تأثير عولمة التكنولوجيا على وجه الدقة (العشري، 2012). ويرجع الفضل إلى **إيميل دوركايم** وتلامذته، وخاصة "ديفيد

جروسكي"، في إضافة العامل التكنولوجي كمحدد للطبقة، ذلك العامل الذي أدى إلى نشأة الطبقة الوسطى الجديدة المعولمة(المركز العربي للبحوث والدراسات، 2021).

وعلى هدي ما سبق، لا تقتصر إشكاليات دراسة الطبقات –وخاصة الطبقة الوسطى– على تعدد اقترابات ومداخل دراستها، بل تمتد إلى تعيين حدودها الفاصلة مع غيرها من الطبقات، فالطبقة الوسطى تتشكل من العديد من الشرائح الطبقية المتباينة من حيث موقفها من ملكية وسائل الإنتاج والعلاقات الإنتاجية؛ فهناك شرائح طبقية وسطى تعتمد على تسليع قوة عملها (المعتمد على الخبرة والمهارة أساسًا)، وأخرى تُمارس السيطرة على رأس المال بشكل أو بآخر عن طريق وظائفها الإشرافية والرقابية أو امتلاكها لرأس المال الصغير. ومن هنا نظر البعض للطبقة الوسطى باعتبارها تشمل كل من هم في المواقع الوسطى بين البرجوازية الكبيرة والبروليتاريا.

وبحسب ذلك، يعزو البعض تلك الصعوبة المتصلة بتعيين الحدود بين الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات إلى عاملين أساسيين؛ يتصل الأول بكون الطبقة الوسطى تُشكل خليط هجيني غير متجانس من الجماعات والشرائح، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تجميعها في تشكيل اجتماعي واحد، ويرتبط العامل الثاني بطبيعة الأُطر النظرية والأيديولوجية والأهداف التي يتبناها الباحثون في دراساتهم للطبقة الوسطى(حسنين، 2015).

وعلى ذلك، يُعرف البعض الطبقة الوسطى بأنها: تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة أو المزدوجة والتي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها لمواقع وسطى بين أولئك الذين يملكون وكبار الملاك وبين من لا يملكون من العمال. ويحدد "مور بيرجر" هذه الفئات في جماعتين أساسيتين؛ **الأولى:** تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة ومن يعملون لحسابهم، ولكن لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوي النفوذ في الحياة الاقتصادية والسياسية. **والثانية:** تتضمن جماعات هجينة من

المهنيين المستقلين كالأطباء والمحامين والمهندسين والتقنيين كما تضم المثقفين والفنانين والأدباء (عبد المجيد، 2012).

وفي تقرير صادر عن الإسكوا (أبو إسماعيل والدرديري، 2014) حول الطبقة الوسطى في البلدان العربية، تم استخدام تعريفًا مزدوجًا بالاعتماد على كلا المنظورين الاقتصادي والاجتماعي. فمن الناحية الاقتصادية، تم تعريف الطبقة الوسطى بالأفراد الذين يتراوح مستوى دخلهم أو إنفاقهم بين عتبتين نقديتين، بغض النظر عن خصائصهم الاجتماعية. وعلى ذلك، تم تحديد الطبقة الوسطى كونها تشمل الأفراد الذين يتخطى مجموع إنفاقهم خطًا للفقر يكون محددًا بشكل مناسب، ولا يتجاوز إنفاقهم على السلع والخدمات غير الأساسية قيمة خط الفقر المحدد.

ومن الناحية الاجتماعية، يستند التقرير في تعريفه للطبقة الوسطى إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية بغض النظر عن مستوى الرفاه المادي أو الدخل أو الإنفاق. وعلى ذلك، يحدد الطبقة الوسطى بالعاملين في القطاع العام أو الخاص، في فئة الوظائف المكتبية (وظائف الياقات البيضاء) ويملكون مؤهلات تعليمية ثانوية أو أعلى.

جماع ما سبق، أن هناك طيف واسع من التحديدات للطبقة الوسطى تستعصي على الحصر في دراسة واحدة، إلا أن ما يجمعها أن الطبقة الوسطى تمثل هجينًا غير متجانسًا من الجماعات الطبقية المتباينة من حيث موقفها من وسائل الإنتاج وعلاقات العمل والقوة والسيطرة على رأس المال، فضلًا عن تباينها من حيث الإمكانات والمهارات والقدرات والمؤهلات التعليمية والتكنولوجية، الأمر الذي يجعل من ضم كل هذه التباينات والمواقع المتناقضة في بوتقة واحد أمرًا تعسفيًا لا طائل منه.

ومن هنا سنرتكز في دراستنا الراهنة للمشاركة السياسية للطبقة الوسطى –من ناحية– على الرأي القائل التقسيم الثلاثي للطبقة الوسطى إلى شريحة وسطى– عليا،

وشريحة وسطى –وسطى، وشريحة وسطى–دنيا، ومن ناحية أخرى سنعمد إلى دراسة الطبقة الوسطى، بشريحتيها الدنيا والوسطى، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: السهولة النسبية في تحديد هذه الشريحة، وسهولة الوصول إليها، وارتباطها بمستوى تعليمي عال وتأهيل تكنولوجي معقول، الأمر الذي ييسر على الباحثة إنجاز مهمتها.

وبحسب ذلك، نطرح التعريف الإجرائي التالي للطبقة الوسطى ممثلة في شريحتيها الدنيا والوسطى: "**هم جملة الأفراد البالغين الحاصلين على مؤهل متوسط على الأقل، ويعملون في القطاع العام أو الخاص بشكل دائم، ويتجاوز دخل أسرهم الشهري 5000 جنيه**".

إشكالية الدراسة:

ينقسم المجتمع المصري طبقيًا إلى ثلاثة طبقات أساسية؛ تقبع الطبقة العليا على قمتها، فهي تمتلك وسائل الإنتاج ومقومات الحياة الكريمة من تعليم وصحة وسكن وترفيه، وتأتي الطبقة العاملة في أسفل السلم الاقتصادي الاجتماعي ولا تتمتع سوى بمستويات متدنية من مقومات الحياة اللائقة، وبين هاتين الطبقتين تقع العديد من المجموعات الطبقية الوسطى، تلك التي تحتل وسط الهرم الاجتماعي، ما يجعلها تمتلك قدرًا معقولًا من مقومات الحياة يُمكنها من الحصول على مستويات معتدلة من التعليم والصحة والسكن والثقافة والترفيه (العزب، 2018).

عادة ما يُنظر إلى الطبقة الوسطى على إنها عماد التطور والتحديث في المجتمع، فهي الطبقة التي تولت عبء قيادة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلًا عن السياسي، في مجتمع ما بعد الاستعمار، كما يُنسب إليها الفضل في قيادة التحركات التي استهدفت تحقيق الاستقلال وبناء الدولة، فالطبقة الوسطى المصرية يُعزى لها –إلى حد كبير– القوة الدافعة لحركة التاريخ المصري الحديث لكونها صانعة الكثير من أحداثه، وخرجت من صفوفها الحركة الوطنية التي قامت

بثورة 1882 وثورة 1919، ثم ثورة 1952(عمرو، 2016)، فضلًا عن ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013.

إن للمتأمل للبنية الطبقية في معظم البلدان النامية – ومنه مصر– أن يجد أن وضعية الطبقة الوسطى في هذه البلدان –من حيث مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفاعليتها السياسية–في أية مرحلة تاريخية– إنما تستند إلى عدد من المحددات؛ أهمها: طبيعة دور الدولة وانحيازاتها الاجتماعية الطبقية، طبيعة البيئة الدولية وتطوراتها العولمية، البنية الداخلية للطبقة الوسطى وأيديولوجيتها، وكذلك ما استطاعت أن تحققه الطبقة الوسطى من تراكمات رأسمالية اجتماعية واقتصادية في مرحلة تاريخية سابقة(وهو ما يتوقف بطبيعة الحال على العوامل السابقة أيضًا).

وبحسب ذلك، شهدت الطبقة الوسطى –منذ الربع الأخير من القرن العشرين– العديد من التراجعات على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (إذا ما استثنينا الفوران الثوري أبان ثورتي 2011 و2013)، حيث تعرضت للتقلص والانكماش نتيجة مجموعة من التغيرات البنائية التي شهدها المجتمع المصري في تلك المرحلة، بداية بالأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ومرورًا بتطبيق برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة الرأسمالية وانتهاء بطغيان العولمة وهيمنتها على سياسات الدولة من خلال سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين وتطبيق اتفاقيات الجات(العشري، 2012).

وبالنسبة للبنية الداخلية للطبقة الوسطى سنجد العديد من الفروقات والتناقضات التي تشوب هذه البنية، بحيث سنجد –كما سبقت الإشارة– إنه من الصعوبة بمكان ضم كل هذه التناقضات والتباينات في طبقة واحدة متجانسة، وهو الأمر الذي يضيف بعدًا آخر لتراجعات الطبقة الوسطى منذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم، حيث انعكست هذه التباينات على شكل الطبقة ذاتها من ناحية، حيث خلقت هذه التباينات

العديد من المصالح المتناقضة بين جماعات هذه الطبقة. ومن ناحية أخرى قادت إلى التشرذم الأيديولوجي والفكري والسياسي بين عناصر هذه الطبقة، حيث بدأت تتوزع هذه الطبقة على مختلف التيارات الفكرية والأيديولوجية دون خيط فكري ناظم لكل تحركات هذه الطبقة.

لقد تميزت الطبقة الوسطى في مصر – شأنها شأن نظيرتها في البلدان النامية– بإنها لا تمتلك إيديولوجيا ثابتة، كما إنها تحرص على الحلول الوسط؛ فهي تؤمن بالحلول التوفيقية أو الانتقائية لمعظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالنظر إلى موقع الطبقة الوسطى من تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقتها بعملية الإنتاج، فضلًا عن تزايد رصيدها البشري وتحسن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تغلغل نخبها في أجهزة الدولة السياسية والإيديولوجية، فإن هذه الطبقة قد مارست دورًا محوريًا في كثير من القضايا العامة التي واجهت الدولة، إلا أن طابعها التوفيقي وانحيازها للحلول الوسط أعاق الكثير من التحولات الإيجابية في المجتمع(عبدالله، 2000).

وتأسيسًا على ذلك، فقد مارست كل هذه المحددات –المرتبطة بالدولة وانحيازاتها الطبقية والظروف الدولية وبنية الطبقة ذاتها– ظغوطًا شديدة على حركية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، الأمر الذي جعل من المشاركة السياسية لهذه الطبقة تخضع للعديد من التقلبات صعودًا وهبوطًا بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع من ناحية، وبحسب ما تسمح به الدولة من سيولة سياسية من ناحية أخرى.

وبحسب ذلك، يمكننا القول أن الدولة في معظم بلدان العالم النامي –ومصر ليست استثناءًا– تلعب دور المحرك لكل مكونات البنية الاجتماعية، بما في ذلك الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تُمسي دراسة المشاركة السياسية للطبقة الوسطى

المصرية دون الأخذ في الاعتبار الدور التاريخي الذي لعبته الدولة مع هذه الطبقة – بدءًا من تشكلها منذ بداية القرن التاسع عشر إبان عملية التحديث مرورًا بشد عضدها إبان منتصف القرن العشرين وانتهاءًا بجملة السياسات التي ضربتها في مقتل في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الراهن– جهد لا طائل وراءه.

ومن هنا يصبح فهم المشاركة السياسية للطبقة الوسطى –تمردًا وخضوعًا وتعاونًا– رهينًا بفهم العلاقة الجدلية بين الدولة وهذه الطبقة، فإذا كانت السلطة تحاول إخضاع كل من يُعارض مصالحها –عن طريق إشراكه فيها أو إبعاده عنها وفرض ثقافة الصمت(عمرو، 2016)، فإن ممارساتها (أي السلطة) تجاه مختلف المكونات الاجتماعية قد تجعل من الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها على أحد طرفي متصل لمسألة المشاركة السياسية.

وعلى هدي ذلك، ثمة خطأ تاريخي وقعت فيه السياسات المصرية، خاصة منذ الربع الأخير من القرن المنصرم. تمثل هذا الخطأ في التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي دون أن يتساو معه إصلاح اجتماعي أو سياسي يدعم كل منهم الآخر (عبد المعطي، 2006)، الأمر الذي خلق العديد من التشوهات البنائية على كافة المستويات، فتراجعت الدولة عن تعيين الخريجين، تزايدت معدلات البطالة وتراجعت معدلات المشاركة السياسية كنوع من المعارضة أو جهلًا بأهميتها.

كان لهذه السياسات الأثر الأكبر على التراجعات الكبيرة التي شهدتها الطبقة الوسطى على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي انعكس بدوره على الفاعلية والمشاركة السياسية لهذه الطبقة. لقد أشارت العديد من الدراسات إلى إنه نظرًا للطبيعة غير المتجانسة للطبقة الوسطى، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جاءت ممارستها السياسية هي الأخرى غير متجانسة وموزعة على مختلف الأطياف السياسية والإيديولوجية في المجتمع المصري.

وبحسب ذلك، تنطلق دراستنا الراهنة من منظور الاختيار العقلاني، ذلك الذي ينظر إلى الفاعلين الاجتماعيين باعتبارهم كائنات عقلانية تسعى إلى تحقيق اللذة وتجنب الألم، ومن ثم فهم يوازنون بين الكلفة التي سيدفعونها من أجل تحقيق هدف ما وبين المنفعة التي ستُدر عليهم إذا تحقق الهدف، وبالتالي إذا غلبت المنفعة الكلفة كان الفاعل الاجتماعي أكثر ميلًا إلى تحقيق الهدف –عندما تتوافر الوسائل والموارد المناسبة التي يتطلبها تحقيق الهدف– أما إذا غلبت الكلفة المنفعة كان الفاعل أكثر ميلًا إلى البعد عن هذا الهدف.

وبتطبيق هذا المنظور على المشاركة السياسية للطبقة الوسطى كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بالتأثير على دوائر صنع القرار والمشاركة فيها، سنجد أن المواقف السياسية والإيديولوجية للطبقة الوسطى تتدرج من الإيمان بالديمقراطية وممارستها (كأسلوب حياة) والدفاع عن الحقوق والحريات السياسية، حريات الرأي والتعبير، الدفاع عن استقلال القضاء، تأسيس أحزاب ومنظمات سياسية والمشاركة في عضويتها، الترشح للمناصب العامة والتصويت في الانتخابات، إلى الدفاع عن الأنظمة السلطوية وتفضيل حكم الفرد وتقييد الحقوق والحريات. كل ذلك انطلاقًا من مبدأ الكلفة–المنفعة؛ أي كلفة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمنفعة المتحققة من المشاركة في ظل تكوين اقتصادي اجتماعي بعينه.

وتأسيسًا على هذا الطرح، سنحاول خلال هذه الدراسة الكشف عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية أو تعوقها، فضلًا عن كشف النقاب عن صور المشاركة السياسية التي تُمارسها هذه الطبقة، وكذلك تبيان سبل دفع المشاركة السياسية لهذه الطبقة وتعزيزها.

أ. أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده: **الكشف عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية أو تعوقها**. وتتفرع منه الأهداف التالية:

1. تبيان مدى المشاركة السياسية التي تتمثلها الطبقة الوسطى ممثلة بعينة الدراسة.
2. تحديد صور المشاركة السياسية التي تُمارسها الطبقة الوسطى.
3. الكشف عن العوامل التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية.
4. الكشف عن العوامل التي تعوق المشاركة السياسية للطبقة الوسطى.
5. تبيان سبل دفع المشاركة السياسية للطبقة الوسطى وتعزيزها.

ب. تساؤلات الدراسة:

انطلاقًا من أهداف الدراسة، نسعى إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

1. هل لا تزال الطبقة الوسطى تُشارك سياسيًا؟ ما مقدار هذه المشاركة؟
2. ما صور المشاركة السياسية للطبقة الوسطى؟ وأي هذه الصور تستقطب أكبر نسبة من هذه الطبقة؟
3. ما المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة سياسيًا، وما تلك التي تقف عقبة كأداء في سبيل مشاركتها؟
4. ما السبل الكفيلة بدفع وتعزيز المشاركة السياسية للطبقة الوسطى؟

ج. أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة الراهنة للمشاركة السياسية للطبقة الوسطى المصرية من الأهمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لهذه الطبقة؛ فهي بمثابة العمود الفقري

للمجتمع وبوتقته التي تنصهر فيها كافة التجارب الاجتماعية والثقافية، حيث تُعد الطبقة الوسطى الحامل الرئيس لقيم المجتمع وثقافته، كما إنها المحرك الرئيس للتجارب الإنمائية والاقتصادية والسياسية الناجحة، وبالتالي فهي رمانة الميزان لاستقرار المجتمع واستمراره. ولأن هذه الطبقة –رغم أهميتها– قد شهدت العديد من التراجعات، على مستويات عدة، تأتي هذه الدراسة لتستكشف محددات المشاركة السياسية لهذه الطبقة. وبحسب ذلك، تنطلق أهمية الدراسة من شقين:

الشق الأول: الأهمية العلمية للدراسة:

فعلى الرغم من سيل الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت حول الطبقة الوسطى المصرية، إلا أن القليل منها قد أفرد الشق الأكبر لفحص الدور السياسي للطبقة الوسطى عمومًا، ونادرًا ما تم تناول المشاركة السياسية لهذه الطبقة بالدراسة والتحليل. وبحسب ذلك، تأتي هذه الدراسة في محاولة لسد جزء من هذه الفجوة.

الشق الثاني: الأهمية التطبيقية:

رغم محدودية تعميم نتائج الدراسة (نظرًا لحجم العينة وطريقة سحبها)، يمكن لمخرجات الدراسة أن تسهم في مساعدة كل من صناع القرار والسياسيين، من كافة الأطياف السياسية والحزبية، في صياغة استراتيجياتهم من أجل التعبئة السياسية لأعضاء الطبقة الوسطى، أو استراتيجياتهم من أجل تحقيق تنمية سياسية مستدامة. كما يمكن لنتائجها أن تسهم في معالجة الاعطاب والمشكلات التي تقف عقبة كأداء أمام المشاركة والتنمية السياسيين في المجتمع المصري.

د. الإطار المنهجي للدراسة:

تتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي إطارًا تحليليًا من أجل وصف طبيعة المشاركة السياسية للطبقة الوسطى المصرية وصورها، وتحليل تأثير المحددات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المشاركة السياسية لهذه الطبقة، وتحديد المعوقات التي تحول دون المشاركة الكاملة لها. وبحسب ذلك اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

أ. **المسح الاجتماعي بالعينة:** اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي من أجل استكشاف السمات العامة لعينة الدراسة من أجل تحديد المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ومن ثم تحديد الطبقة أو الشريحة التي يقع ضمنها كل مستجيب، وكذلك للكشف عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشاركة السياسية له.

ب. **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان التي تم تطبيقها على نحو 144 مفردة، ونظرًا للإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة في ظل جائحة كورونا فقد تم تصميم الاستبيان إلكترونيًا (google forms)، وتم توزيعه على نحو 300 مفردة على وسائل التواصل الاجتماعي(البريد الإلكتروني– الفيس بوك– الواتس آب)، وتمثلت محاوره فيما يلي:

1. البيانات الأساسية.
2. المؤشر الاقتصادي الاجتماعي.
3. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى.
4. صور المشاركة السياسية للطبقة الوسطى.
5. العوامل الدافعة للمشاركة السياسية للطبقة الوسطى.
6. العوامل المعوقة للمشاركة السياسية للطبقة الوسطى.

ج. عينة الدراسة:

لقد تم سحب العينة بطريقة كرة الثلج، حيث كانت تدل المفردة على آخرى والأخرى على أخريات. بالنظر إلى الشكل التالي (رقم 1) فقد بلغت عينة الدراسة 144 مفردة؛ منهم 82 أنثى و62 ذكر، بنسبة 56.9% إناث مقابل 43.1% ذكور.

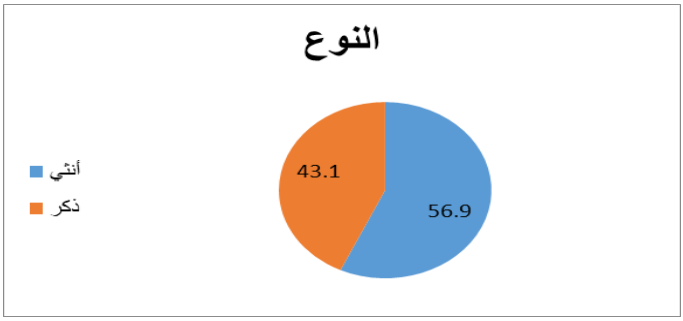

شكل رقم(1) تمثيل النوع في عينة الدراسة

وفيما يتعلق بالعمر، فإن التوزيع العمري لعينة الدراسة يكشف عن توزيع العينة على أربع فئات، **الأولى:** من 18–24 سنة، بنسبة 15.3%، الثانية: من 25–39 سنة، بنسبة 55.6%، الثالثة: من 40– 54 سنة، بنحو 22.9%، الرابعة: من 55 سنة فأكثر، بنسبة 6.3%، ويوضح الشكل التالي (رقم 2) التوزيع العمري للعينة.

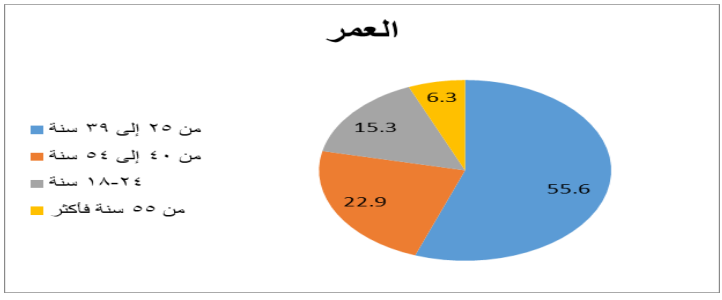

شكل رقم(2) التوزيع العمري للعينة.

وبالانتقال إلى توزيع عينة الدراسة على طبيعة محل الإقامة (ريف –حضر)، سنجد أن الشكل التالي (رقم 3) يكشف عن أن نحو 78.5% من عينة الدراسة يعيشون في مناطق حضرية، مقابل نحو 21.5 يعيشون في مناطق ريفية.

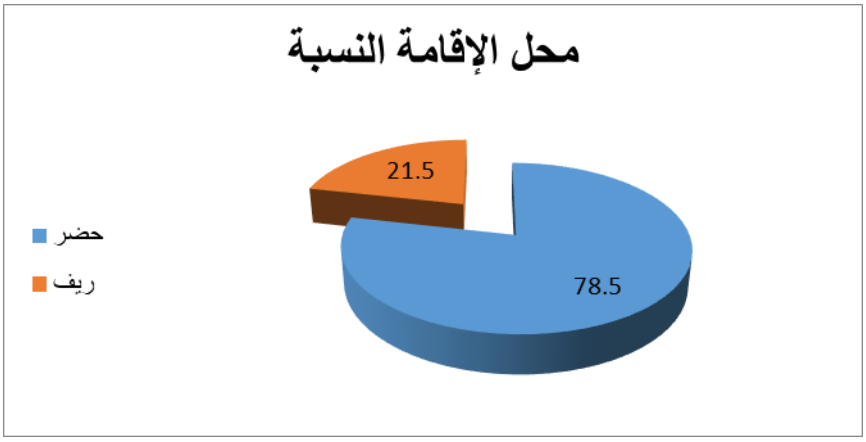

شكل رقم (3) توزيع العينة حسب محل الإقامة

وبالنظر إلى المستوى التعليمي، تتوزع عينة الدراسة على التعليم المتوسط بنحو 4.2%، التعليم فوق المتوسط بنسبة 3.5%، والتعليم العالي بنحو 42.4%، ماجستير بنسبة 17.4%، دكتوراة بنسبة 23.6%، ثم إحدى درجتي ما بعد الدكتوراة (الأستاذ المساعد والأستاذ الجامعي) بنحو 9% من عينة الدراسة. ويوضح الشكل التالي (رقم 4) هذا التوزيع.

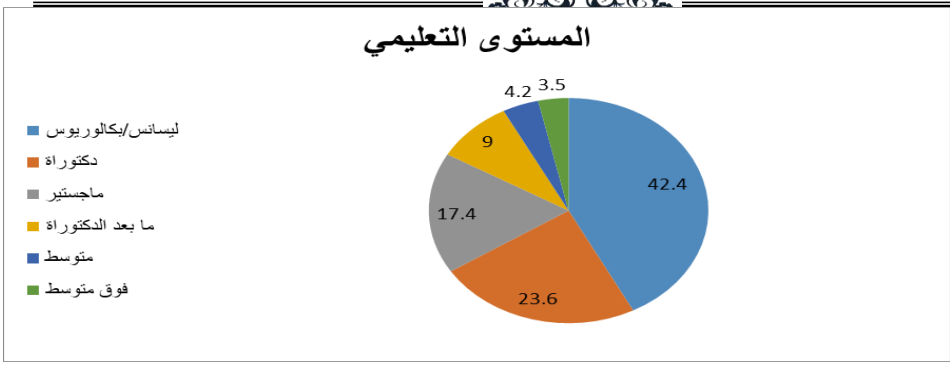

شكل رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

أما فيما يتصل بتوزيع عينة الدراسة حسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فإن الشكل التالي (رقم 5) يوضح توزيع العينة إلى مستوى منخفض (ونعتبره في الدراسة الراهنة من الطبقة الدنيا) بنسبة 45.8% من عينة الدراسة، ومستوى متوسط (ونعتبره ضمن الطبقة الوسطى الدنيا) بنسبة 24.3%، ومستوى مرتفع (ونعتبره ضمن الطبقة الوسطى الوسطى) بنحو 29.9% من عينة الدراسة.

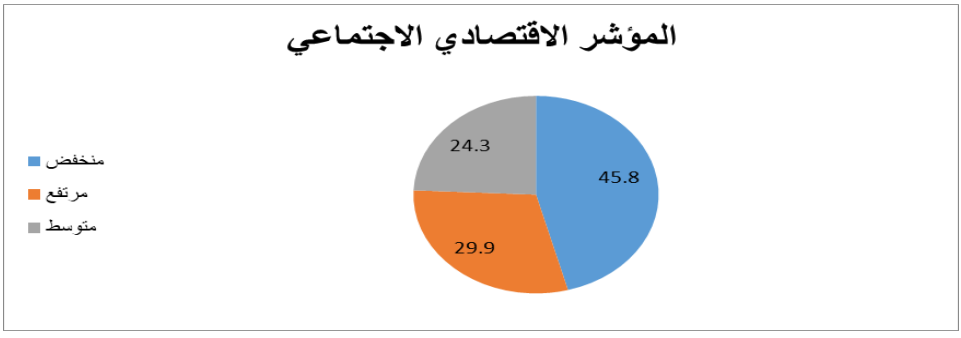

شكل رقم (5) توزيع العينة حسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

تمثلت أهم المتغيرات التي أُدخلت في تعيين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لأفراد العينة في: التعليم والدخل ومصادر الدخل والوظيفة/العمل وتعليم الأب والأم ووظيفة الأب والأم وعدد أفراد الأسرة وعدد الأفراد العاملين داخل الأسرة.

وفي الخطوة التالية لتحديد المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر الاقتصادي الاجتماعي، تم إعطاء وزن نسبي لكل متغير من المتغيرات. على سبيل المثال أعطينا التعليم المتوسط للمستجيب وزن 1، والفوق متوسط 2، والعالي 3، والماجستير 4، الدكتوراة 5، ودرجة الأستاذ المساعد 6، والأستاذ 7. ثم بحساب المتوسط الحسابي وتحديد أعلى قيمة وأقل قيمة، تم تعيين المستويات الثلاثة (منخفض–متوسط– مرتفع) على المؤشر الاقتصادي الاجتماعي.

مجالات الدراسة:

يتحدد المجال البشري للدراسة في كل المصريين البالغين الحاصين على مؤهل متوسط على الأقل والذين يملكون حساب/حسابات على أيٍ من وسائل التواصل الاجتماعي(الفيس بوك– واتس آب– البريد الإلكتروني). أما بالنسبة للمجال الجغرافي فيشمل جمهورية مصر العربية. ويتحدد المجال الزمني لإجراء الدراسة الميدانية بالفترة من 1مارس 2021– 28 مارس 2021.

ز. تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:

1. الطبقة الوسطى والدولة "مسارات النشأة والتطور"
2. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى "الاستمرارية والانقطاع"
3. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى "المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"
4. مخرجات وتوصيات

أولًا: الطبقة الوسطى والدولة "مسارات النشأة والتطور"

كانت ولا تزال الدولة في العالم النامي هي المحرك الرئيس لمعظم لبنات البنية الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، ومن ثم تأتي أهمية هذا المحور في عرض المسار/المسارات التي تبنتها الدولة تجاه الطبقة الوسطى بداية من مرحلة النشأة مرورًا بالنمو والازدهار ووصولًا إلى التراجع والانحسار.

وبحسب ذلك، هناك من يرجع جذور الطبقة الوسطى المصرية إلى ما قبل القرن التاسع عشر –القرنين السابع عشر والثامن عشر تحديدًا– تعود إلى شرائح اجتماعية وسطى محدودة القوة الاقتصادية والسياسية وليس لديها أساس اجتماعي لنموها وتطورها. ومع ذلك، فإنه لا شك أن القرن التاسع عشر –بداية من عصر **محمد علي** تحديدًا– قد شكل قطيعة مع الوضعية السابقة للشرائح الاجتماعية الوسطى، حيث أصبح لهذه الشرائح أساس اجتماعي محدد ساهم لاحقًا في نموها وتمددها في المجتمع المصري(مرتضى، 2003).

وتأسيسًا على ذلك، غالبًا ما يؤرخ لنشأة الطبقة الوسطى المصرية بنشأة الدولة الحديثة في عهد "محمد علي"، حيث سعى إلى تأسيس دولة حديثة على الطراز الأوروبي؛ فأوفد البعثات العلمية والعسكرية إلى أوروبا، وأقام نظام تعليمي حديث، وأسس لنهضة صناعية، وأنشأ جيش قوي قوامه الأساسي الجنود المصريين من أبناء الفلاحين. كل هذه البذور التي ألقاها "محمد على" في التربية الاجتماعية والثقافية المصرية، بدأت تنمو تدريجيًا لتأتي بثمارها في تكوين بنيان متماسك للطبقة الوسطى مع نهاية عهده.

بوفاة مؤسس الدولة الحديثة تولى أبنائه وأحفاده الحكم، ولم تختلف فلسفة حكمهم –في البداية– فلسفة الحكم لدى "محمدعلي". وبالتالي، اخذت الطبقة الوسطى في

النمو التدريجي تحت وطأة تطور وتعقد نظم الإدارة والحكم، فتغذت طبقة عريضة من المسؤولين الحكوميين وصغار المزارعين والتجار.

وبقدوم الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م سيطرت بريطانيا على النظام الملكي المصري، وأضعفت الهياكل الإقطاعية التقليدية، وغذت طبقة وسطى من البيروقراطية الحكومية وصغار المزارعين وصغار التجار(أبو إسماعيل والدرديري، 2014)، الأمر الذي قاد إلى مزيد من التوسع والتمدد للطبقة الوسطى التي بدأت منذ ذلك الحين تمتلك أساسًا اقتصاديا واجتماعيًا معقولًا، وهو ما جعلها تحوز لأول مرة قدرًا من النفوذ والتأثير السياسيين، وهو ما تجلى في الثورة العرابية 1882 ثم بعد ذلك في ثورة 1919م.

فبعد نحو عقد من الاحتلال البريطاني، ظهر جيل جديد من السياسيين والناشطين المصريين المنتمين إلى الطبقة الوسطى الجديدة. كانوا يميلون إلى صياغة أجنداتهم السياسية على طول خطوط الهوية القومية المصرية. وأصبح هذا التحول واضحًا عندما تم التعبير عنه في سياق الحركة الوطنية لعام 1919م، تلك التي أدرجت الاستقلال والدستور على رأس الأولويات. ومن ثم بدأ يعكس كل من خطاب الحركة وأجندتها السياسية تحولًا واضحًا في الهوية الوطنية المتصورة لقطاعات واسعة من المجتمع المصري(Shaalan, 2014).

ساعدت على هذه التحولات الدراماتيكية في المشهد السياسي المصري، الزيادة التدريجية في عدد المصريين من الطبقة الوسطى–على عكس الأتراك وغيرهم من المنحدرين من أصل غير مصري– الذين تم تكليفهم بمناصب قيادية في بيروقراطية الدولة، وهو اتجاه استمر بدرجات متفاوتة من الاستقرار منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان معظم كبار مسؤولي "محمد علي" من الأتراك، ولكن بحلول

منتصف القرن أدت التغييرات في التجنيد إلى ظهور مجموعات متميزة من الضباط على مستوى الإدارة العليا(Shaalan, 2014).

وكان التكنوقراط المصريون المتعلمون في الغرب وأعيان المقاطعات من بين تلك القوى الاجتماعية الصاعدة التي أثرت – أيضًا– المشهد السياسي المصري. إن تسلل هؤلاء إلى المراتب الإدارية الوسطى والعليا للبيروقراطية الحكومية جعل الدولة المصرية، بمعنى ما، أكثر مصرية؛ فاضطلعت الطبقة الوسطى الجديدة بدور حيوي في ولادة شعور قوي بالقومية المصرية، الأمر الذي انعكس على حضورها الاجتماعي والسياسي المتنامي في فرض مستمر لما أطلق عليه **جاسبر** المفاهيم السياسية والفكرية والفنية والاجتماعية والأخلاقية للهوية المصرية (Shaalan, 2014).

استمرت الطبقة الوسطى في النمو والاتساع التدريجي إلى أن جاء ثورة يوليو 1952م، تلك التي أُعتبرت نقطة تحول جذرية، حيث شهد البناء الطبقي للمجتمع المصري تغيرات حادة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدولة ضد البرجوازية القديمة ولصالح الشرائح الاجتماعية والوسطى. كان فكر **عبدالناصر** يتمحور حول فكرة العدالة الاجتماعية، تلك التي تمثلت في تعديل الوضع الاقتصادي الاجتماعي للفئات الوسطى والدنيا عبر العديد من السياسات، أهمها: قانون الإصلاح الزراعي، التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية والصحية وتطبيق مجانية التعليم في جميع مراحله، كل تلك السياسات ساهمت في خلق حالة من السيولة الطبقية، فأصبحت الحراك الطبقي الصاعد متاحًا للعديد من الشرائح الاجتماعية والطبقية الدنيا، الأمر الذي جعل الطبقة الوسطى تصل إلى مستويات غير مسبوقة من حيازة القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(العربي، 2018).

لقد كانت طلائع الطبقة الوسطى من المثقفين وأصحاب المهن الفنية كالمحامين والضباط والأساتذة والتجار، فضلًا عن المزارعين، هم الذين شكلوا عصب النشاط

السياسي الذي انبثقت عنه طلائع ثورة يوليو 1952م من الضباط الأحرار. وبحسب ذلك، أمست هذه الثورة ثورة الطبقة الوسطى على رأسمالية الحكم القائم على كبار ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار. ومن ثم كان من الطبيعي أن تتوجه سياسات الدولة الجديدة لخدمة هذه الطبقة فتمددت وتوسعت ومُنحت نفوذًا لم تشهده من قبل، فمنها انحدر من تربعوا على سدة الحكم في مصر منذ ذلك التاريخ إلى الآن، ومنها خرج الذين تتوزع عليهم القوة والنفوذ في مجالات الاقتصاد، الخدمات، المرافق، مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني لفترة طويلة منذ ذلك الحين(زايد، 2015).

إن الازدهار الكبير الذي شهدته شرائح الطبقة الوسطى في مرحلة ما بعد الاستقلال جاء نتاجًا للدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات النمو والتحديث الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة. فبعيدًا عن طبيعة التحالفات الاجتماعية التي قامت عليها دولة ما بعد الاستقلال، فقد اتضح أن الدولة قامت بدور مهم في تدشين البنية التحتية في مختلف القطاعات، وزاد إنفاقها على التعليم والصحة والإسكان، كما لعبت دورًا حيويًا في إدارة العديد من المشروعات الاقتصادية وتدخلت في ضبط الأسواق من خلال سياسات الدعم والإعانات والرقابة على الأسعار وحماية الصناعات المحلية(عبدالله، 2000).

ثم جاءت نهاية الستينيات وضرب المشروع التنموي والاقتصادي للدولة في مقتل بوقوع الهزيمة عام 1967م، تلك الهزيمة التي دشنت لبداية مرحلة جديدة من علاقة الدولة بالطبقة الوسطى أساسها تخلي الدولة عن أدوارها الحمائية والرعائية لها، فبدأت تتخلى عن توظيف الخريجين، وبدأت في خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة، ورفعت الدعم تدريجيًا على بعض السلع والخدمات الأساسية، ثم تخلت عن حماية الصناعات والمنتجات الوطنية، فضلًا عن تبنيها سياسة الباب المفتوح من أجل جذب

الاستثمارات، الأمر الذي ألقى بالعديد من الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى في العراء وفي مهب تقلبات السوق العالمية والمحلية.

وبحسب ذلك، كانت التغيرات التي شهدها المجتمع المصري خلال عقد السبعينيات حاسمة في إحداث تغيرات جوهرية في البنية الطبقية في المجتمع المصري، تلك التي طالت الطبقة الوسطى بالأساس، إثر سياسة الانفتاح الاقتصادي ودخول مصر إلى نطاق السوق الرأسمالية المعولمة، تلك السياسات التي قادت في معظمها إلى حراك اجتماعي هابط للعديد من الشرائح الوسطى، وفي بعضها إلى حراك اجتماعي صاعد لشرائح أخرى استطاعت أن تواكب المتغيرات الجديدة. وتأسيسًا على ذلك، حدثت العديد من التباينات الفكرية والإيديولوجية في بنية الشرائح الاجتماعية الوسطى، فأمست أشبه بعوالم متفرقة، حيث أصبحت الطبقة الوسطى – بناءًا على هذه التغيرات– أكثر تشرذمًا من الداخل، فلم يَعد يجمع بين شرائحها سوى الاختلاف والتباين (زايد، 2015).

وبقدوم عقد الثمانينيات، تعمقت أزمة الطبقة الوسطى، حيث شهد العقد الأول من حكم مبارك توسعًا في عملية إعادة تشكيل الطبقة الوسطى التي بدأت في عهد السادات؛ فجمعت التركيبة الجديدة المستويات العليا من برجوازية الدولة مع طبقات أخرى من رجال الأعمال من القطاع الخاص في الطبقة الوسطى العليا، أولئك الذين لم تكن فوائدهم من سياسة الانفتاح ممكنة ما لم يبقوا على ارتباط وثيق بقطاع الدولة. ومع ذلك، وبمعنى أوسع، يجب فهم أسس هذه العلاقات مع الدولة على أنها أكثر من المصالح المادية أو الاقتصادية، فتمت صياغة هذه العلاقات المعقدة في سياق تحول أوسع، حيث تغير الدور الاجتماعي الاقتصادي –وبالتالي الدور الاجتماعي السياسي– للطبقة الوسطى العليا في مصر (Shaalan, 2014).

لقد شهدت الدولة المصرية إبان ذلك العقد مرحلة خطيرة من الإنهاك الاقتصادي ظهرت ملامحه في عجز ميزان المدفوعات وتصاعد الدين العام، مما اضطرها في النهاية إلى تخفض حجم الإنفاق العام تلبية لشروط صندوق النقد الدولي عام 1991. ومع بداية العقد –التسعينيات– دخلت مصر عصر العولمة، فاضطرت في ظل الإيديولوجية الليبرالية وقوانين السوق إلى تسليم قيادة عملية التنمية إلى البرجوازية العليا، فكان من نتيجة ذلك تعرض مصر لتراكم عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم بيع مزيد من الأصول الإنتاجية للقطاع الخاص، فضلًا عن انتشار الفساد الاجتماعي والإداري في ظل القوانين الرخوة وسعي القطاع الخاص إلى بناء قواعد اقتصادية تستهدف الربح(العربي، 2018).

في ظل هذه الوضعية انزلقت العديد من فئات الطبقة الوسطى على السلم الاجتماعي في حراك هابط. ونظرًا للطابع المتفاوت لشرائح الطبقة الوسطى، فإن كل شريحة قد تأثرت بشكل مغاير بسياسات الدولة والوضعية الاقتصادية آنذاك؛ فبالنسبة **للشريحة العليا** من الطبقة الوسطى، تلك التي تتمتع بمستوى دخول مرتفع، وذات طبيعة متغيرة، فضلًا عن قربها من السلطة وتولي أفرادها للمراكز العليا في أجهزة الدولة، فإن وضعها النسبي قد تحسن عند تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة أو على الأقل لم يتدهور (العشري، 2012).

أما بالنظر **للشريحة الوسطى** من هذه الطبقة، سنجد أن وضعها الاجتماعي الاقتصادي قد ساء جراء هذه السياسات؛ فأغلب هذه الشريحة يعيشون على المرتبات والدخول الثابتة التي يتحصلون عليها من عملهم بالوظائف الإدارية والإشرافية والفنية. أما فيما يتعلق بالشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، فإن السياسات الليبرالية التي تم إقرارها قد هوت بهم إلى الطبقات الدنيا، وذلك لأن أجور ومرتبات هذه الشريحة

منخفضة في الأصل وكانوا يعتمدون على الدعم السلعي الذي كانت تخصصه الدولة لضروريات الحياة(العشري، 2012).

لقد انعكست هذه الوضعيات الاقتصادية للطبقة الوسطى على الفعل السياسي لها، حيث يتفق كثير من الباحثين على أن النخبة الحاكمة إبان حكم **مبارك** غيبت حرية ممارسة العمل السياسي، في مناخ يتقمص الديمقراطية ولا يؤمن بها، وصادرت حرية ممارسة العمل النقابي، ومن ثم لم تلعب النقابات دورًا ذا بال في عملية الصراع الطبقي فعجزت عن تحقيق المصالح الطبقية، وذلك بسبب خضوعها لثلاثة قوى: نخبة الحكم ترغيبًا وترهيبًا، قوى المعارضة وخاصة الإسلام السياسي التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان بديل للممارسة السياسية، ثم قيادات نقابية فاسدة عملت لمصالحها الشخصية على حساب المصلحة الطبقية العامة، الأمر الذي تحول في النهاية إلى كفاح مشتت وفئوي يفتقد الاستراتيجية والقيادة المخلصة (بدوي، 2018)، وهو ما ساهم في مزيد من التشرذم والتشظي لفئات الطبقة الوسطى.

تلك الوضعية المأزومة للطبقة الوسطى هي التي قادتها إلى المشاركة الفاعلة في ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013، إلا أن مشاركتها سريعًا ما سارت في الاتجاه المعاكس لمصلحة الثورة والطبقة في آن، حيث بدأت الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه الطبقة تعبر عن تناقضاتها الفكرية والأيديولوجية؛ فوجدنا الليبراليين والعلمانيين في مواجهة الإسلاميين، والاشتراكيين في مواجهة الليبراليين والرأسماليين، والقوميين في مواجهة التحديثيين والمتغربين ....إلخ.

وعلى هدي ذلك، فإن كل الفئات التي باتت تتناحر عقب الحراك الثوري الأول عام 2011 كانت تنتمي جميعًا إلى الطبقة الوسطى (بغض النظر عن القوى الآخرى –داخليًا وخارجيًا– التي يعتقد البعض إنها لعبت دورًا محوريًا في توجيه الأحداث). وبحسب ذلك، لا يمكننا النظر إلى الطبقة الوسطى كطبقة متجانسة، أو كونها ذات

وعي أو مصالح مشتركة، حيث إن فئاتها وشرائحها لا تزال في حالة تخبط ومنقسمة بحسب ولاءاتها وموقفها من نظام الحكم (لويس، 2018).

وتأسيسًا على هذا الطرح، سنعرض خلال السطور القادمة لأهم النشاطات السياسية التي لا تزال الطبقة الوسطى تمارسها، وأيًا منها توقفت عن ممارستها، فضلًا عن صور ممارستها لهذه النشاطات السياسية، وأهم العوامل الدافعة للمشاركة فيها، وكذلك العوامل التي تقف عقبة أمام تلك المشاركة.

ثانيًا: المشاركة السياسية للطبقة الوسطى "الاستمرارية والانقطاع"

تُعرف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة التي يمارسها المواطنون بُغية التأثير على اختيار كبار موظفي الدولة وعلى القرارات الحكومية، وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات. وكذلك تُعرف المشاركة السياسية بإنها الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع، دون تحديد للشروط التي يجب أن تتوفر فيهم، حيث يقومون بترجمة تفضيلاتهم واتجاهاتهم إلى جملة من الأنشطة، توحي بتأييدهم أو رفضهم للقرارات الحكومية، أو تسهم في اختيار كبار موظفي الدولة (بن ققة، 2012).

ويحدد "**صمويل هنتيجتون**" مفهوم المشاركة السياسية بأنها: " النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، شرعيًا أم غير شرعي، فعالًا أم غير فعال"(بن ققة، 2012).

وعلى هدي ذلك، يُشير مفهوم المشاركة إلى تلك الأنشطة الطوعية التي يُشارك فيها أفراد المجتمع –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– بتشكيل السياسة العامة للمجتمع. تشمل تلك الانشطة التصويت، البحث عن المعلومات، الكتابة، المناقشة، المساهمة المادية، حضور الاجتماعات، الاتصال بالنواب والموظفين العموميين، فضلًا عن

الانضمام لمنظمات سياسية وحزبية والمنافسة على وظيفة حزبية أو منصب عام(صالح، 2005).

وعلى هدي ذلك، يمكننا تعريف المشاركة السياسية إجرائيًا باعتبارها "**جملة النشاطات والممارسات السياسية –بما في ذلك الاهتمام بالشأن العام والمشاركة في المناقشات السياسية والتصويت في الانتخابات وتأسيس المنظمات والعضوية فيها والاتصال بالمسئولين الحكوميين، فضلًا عن الترشح إلى المناصب والوظائف العامة– التي يمارسها المواطنون طوعًا بغية التأثير على الرأي العام أو المساهمة في اختيار المرشحين للمناصب العامة.**

وتأسيسًا على هذا التحديد، سنحاول خلال هذا المحور الكشف عن النشاطات السياسية التي عكفت الطبقة الوسطى على ممارستها أكثير من غيرها، موضحين مدى استمراريتها في ممارسة تلك النشاطات، وكذلك الأسباب التي دفعتها إلى ممارسة هذه النشاطات السياسة، بغية الكشف عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت إلى هذا النشاط السياسي للطبقة الوسطى.

وبحسب ذلك، يرى البعض أنه حتى عام 2011م لم تصدر أي مطالب سياسية حقيقية عن الطبقة الوسطى المصرية، تلك التي شكلت نحو 44% من إجمالي السكان. فقد ساهمت الخدمات العامة–في الصحة والتعليم والتوظيف– والسخية التي أغدقتها حكومة عبد الناصر –والتي بدأت تتراجع تدريجيًا حتى عام 2011– في مساعدة الطبقة الوسطى على التوسع، أو على الأقل عدم التراجع السريع، الأمر الذي دشن ما يمكن تسميته المقايضة السلطوية بين الدولة والطبقة الوسطى(أبو إسماعيل والدرديري، 2014)، تلك التي تحصل بها الطبقة الوسطى على الدعم السلعي والخدمي وتحصل بها الدولة على الدعم السياسي من الطبقة الوسطى، وربما هذا ما يُفسر تواضع معدلات المشاركة السياسية قبل عام ثورة يناير 2011م.

ولكن لم يكن لهذه " المقايضة السلطوية" أن تستمر طويلًا، وذلك تحت وطأة تراجع الدولة عن دورها التقليدي بعد عام 1952 المتمثل في توفير مسارات لإعادة إنتاج الوضع الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى التشكيل التدريجي للفاعلية السياسية للطبقة الوسطى. لقد قادت آليات السوق النيوليبرالية التي تبنتها الدولة منذ أوائل التسعينيات إلى تغيير أنماط تكييف العلاقة بين الطبقة الوسطى والدولة المصرية. ونتيجة لذلك، عانى العقد الاجتماعي الذي يحافظ على موافقة الطبقة الوسطى على الأنظمة السياسية المتعاقبة للدولة المصرية من تآكل خطير(Shaalan, 2014)، الأمر الذي ربما ما دفع أبناء الطبقة الوسطى المصرية إلى المشاركة بكثافة في الثورتين الأخيرتين عامي 2011 و 2013، ما نعتبره ذروة المشاركة السياسية.

وبالتوازي مع فرضية المقايضة السلطوية، هناك من يفسر صمت وسكون المشاركة السياسية للطبقة الوسطى بتآكل الطبقة الوسطى. وأيضًا هناك من ينطلق من الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطبقة الوسطى لتفسير تنامي الحركات السياسية والاحتجاجية في المجتمع في إطار التغيرات التي طرأت على هذه الطبقة، حيث يعتبر البعض أن حركات الاحتجاج جاءت نتاج تلاحق الحرمان الذي تعانيه الطبقة الوسطى وضعف قدرة الدولة على تلبية الحاجات، الأمر الذي يدل على إنه عندما تخلت الدولة عن القيام بأدوارها الرعائية، بدأت تلك الحركات الاحتجاجية في الظهور خاصة خلال العقد الأول من هذا القرن، والتي وصلت إلى أوجها إبان 2011(عمرو، 2016).

وأيًا ما تكون دوافع عودة المشاركة السياسية للطبقة الوسطى، فإن الجدول التالي رقم (1) يكشف عن نسبة المشاركة السياسية للطبقة الوسطى –بشريحتيها الدنيا والوسطى– وكذلك يوضح طبيعة النشاطات السياسية التي تحوز قبول واهتمام الطبقة الوسطى أكثر من غيرها.

جدول رقم (1) النشاطات السياسية للطبقة الوسطى

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
النشاطات السياسية	متابعة الأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخص الشأن المصري	التكرار	24	17	28	69
		النسبة	36.4%	48.6%	65.1%	
	مناقشة القضايا والأخبار التي تدور حول الشأن المصري مع الأصدقاء أو الجيران أو زملاء العمل أو غيرهم	التكرار	14	17	27	58
		النسبة	21.2%	48.6%	62.8%	
	التصويت في الانتخابات (المحليات –البرلمان– الرئاسة	التكرار	36	24	27	87
		النسبة	54.5%	68.6%	62.8%	
	الإنضمام لحزب أو حركة سياسية	التكرار	6	4	7	17
		النسبة	9.1%	11.4%	16.3%	
	المشاركة في تأسيس إحدى منظمات المجتمع المدني	التكرار	2	5	6	13
		النسبة	3.0%	14.3%	14.0%	
	الإنضمام لإحدى منظمات المجتمع المدني	التكرار	9	7	9	25
		النسبة	13.6%	20.0%	20.9%	
	الانضمام إلى نقابة مهنية	التكرار	7	9	11	27
		النسبة	10.6%	25.7%	25.6%	
	الترشح للمناصب العامة (المجالس المحلية –البرلمان– الرئاسة)	التكرار	0	0	2	2
		النسبة	0.0%	0.0%	4.7%	

		المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
		طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
لم أشارك في أيا منها من قبل	التكرار	17	6	5	28
	النسبة	25.8%	17.1%	11.6%	
الإجمالي	التكرار	115	89	122	326

بالنظر إلى الجدول السابق، سنجد أن هناك علاقة طردية قوية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي/ للطبقة وبين المشاركة السياسية، حيث تشير النتائج أن نحو 88.4 % مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى، من عينة الدراسة، سبق لهم أو لا يزالون يمارسون نشاطًا سياسيًا أو أكثر، مقابل 11.6% لم يمارسوا أيًا من النشاطات السياسية من قبل. في حين أن نحو 82.9% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا قد مارسوا نشاطًا سياسيًا على الأقل، مقابل 17.1% لم يمارسوا أي نشاط سياسي من قبل. أما فيما يتصل بالطبقة الدنيا، نجد أن نحو 74.2% مِنْ مَنْ هم في هذه الطبقة قد مارسو نشاطًا سياسيًا على الأقل، مقابل 25.8% لم يمارسوًا أي نشاط سياسي من قبل.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات؛ منها دراسة أجراها مركز بيو للأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصلت الدراسة إلى أنه في 13 دولة متوسطة الدخل من مناطق مختلفة حول العالم، يميل الناس إلى تبني آراء مختلفة حول الديمقراطية والقضايا الاجتماعية بمجرد وصولهم إلى مستوى معين من الثروة. وبالمقارنة مع الأشخاص الأكثر فقراً في البلدان الناشئة، يولي أعضاء الطبقة الوسطى أهمية أكبر للمؤسسات الديمقراطية والحريات الفردية، ويتمتعون بقيم اجتماعية أكثر ليبرالية. كما يتفق ذلك أيضًا مع ما ذهب إليه الكثيرين من علماء الاجتماع، أولئك

الذين يرون بأن التنمية تؤدي إلى تغييرات في المواقف العامة والقيم المجتمعية(The Pew Global Attitudes Project, 2009).

وفي دراسة أخرى قديمة –نسبيًا– حول البنية الاجتماعية والمشاركة السياسية، أشارت إلى أن المشاركة السياسية تزداد مع زيادة نمو الدول اقتصاديًا، حيث وجدت أن التطور الاقتصادي يعمل على تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع، فعندما تصبح الدول أكثر تطوراً اقتصادياً، تحدث ثلاثة تغييرات رئيسية: يصبح الحجم النسبي للطبقات العليا والمتوسطة أكبر، تتركز أعداد أكبر من المواطنين في المناطق الحضرية وتزداد كثافة وتعقيد المنظمات الاقتصادية. تنطوي تلك التغييرات الاجتماعية على تغييرات سياسية، فتجد نسب أكبر من السكان في مواقف تؤدي إلى زيادة المعلومات السياسية والوعي السياسي والشعور بالفعالية السياسية الشخصية وغيرها من المواقف ذات الصلة، ومن ثم تؤدي بدورها إلى زيادة المشاركة السياسية(Nie, Powell and Prewitt, 1969).

وفي دراسة قائمة على بيانات من المسح الاجتماعي العام الصيني (CGSS) لعام 2015، حاولت الكشف عن القيم السياسية المتمايزة للطبقة الوسطى في الصين، فقامت بتصنيف الطبقة الوسطى إلى عدة أنواع أساسية، ثم حددت نوعين من القيم السياسية (الليبرالية والمحافظة) من مؤشرات دعم الحرية والرضا عن الحكومة والتصويت السياسي. فأظهرت النتائج أن الطبقة الوسطى، ككل، تميل إلى أن تكون أكثر ليبرالية من الطبقة العاملة. ومع ذلك، فإن الانقسامات الداخلية بين المجموعات الفرعية في الطبقة الوسطى أكثر وضوحًا (Qin, 2021).

وفي سياق متصل يشرح مقال لـ "**ليونارد بيجلي**" Leonard Beeghley (1986) العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة السياسية من منظور بنائي، فيشير إلى أن التنظيم الاجتماعي يؤثر على خيارات الأشخاص، مما ينتج عنه

معدلات مختلفة من السلوك بين أولئك الموجودين في مواقع طبقية وبنائية مختلفة في المجتمع. وأشار إلى أن هناك ست فئات من المشاركة السياسية: المعرفية، والتعبيرية، والتنظيمية، والانتخابية، والحزبية، والحكومية. في كل حالة، يظهر الفقراء معدل مشاركة أقل من الأغنياء، وربما يعكس هذا الاختلاف الاختلافات في الموارد السياسية والنفسية للأفراد في المواقع الطبقية المختلفة.

وبالعودة إلى الجدول السابق (رقم 1)، سنجد أن المستويات الستة التي ذكرها "بيجلي" متحققة على النحو التالي:

1. المشاركة المعرفية:

تلك المشاركة التي يحاول فيها المواطنون الحصول على معلومات تهم الشأن العام في مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى نتائج الدراسة، سنجد أن هذا المستوى من المشاركة السياسية يرتفع بارتفاع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد، حيث بلغت نسبة من يهتمون **بمتابعة الأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخص الشأن المصري** نحو 36.4% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، مقابل نحو 48.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، ونحو 65.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

2. المشاركة التعبيرية:

ويتعلق هذا المستوى من المشاركة السياسية بمحاولة الأفراد التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم السياسية لأقرانهم وزملائهم في العمل وأقاربهم وجيرانهم، وتعد تلك خطوة مهمة في عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع. وبالنظر إلى ما آتت به دراستنا الراهنة، سنجد أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد كلما كان أكثر ميلًا للعزلة السياسية، حيث جاءت نسبة من **يناقشون القضايا والأخبار التي تدور**

حول الشأن المصري مع الأصدقاء أو الجيران أو زملاء العمل أو غيرهم نحو 62.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى، مقابل 48.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، في حين انخفضت هذه النسبة لنحو 21.2% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.

3.المشاركة الانتخابية:

وتعني التصويت في الانتخابات لاختيار النواب والمسئولين الحكوميين. وفيما يتصل بما آتت به الدراسة الراهنة من بيانات، بلغت نسبة من أقروا بالمشاركة في **التصويت في انتخابات المحليات أو البرلمان أو الرئاسة** نحو 54.5% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، مقابل نحو 68.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، وقرابة 63% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى. وبحسب ذلك، يستمر الصدق النسبي لفرضية أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد كلما كان أكثر ميلًا للمشاركة السياسية، على الرغم من تسجيل الطبقة الوسطى الوسطى –من عينة الدراسة– نسبة أقل من الوسطى الدنيا في المشاركة الانتخابية.

4.المشاركة التنظيمية:

ويقصد بالمشاركة التنظيمية الانضمام الطوعي لإحدى منظمات المجتمع المدني حتى لو لم يكن هدفها سياسيًا. وبالنظر لنتائج الدراسة، هناك مستويين للمشاركة التنظيمية ضمن منظمات المجتمع المدني؛ **المستوى الأول:** يشمل **العضوية في إحدى هذه التنظيمات**، وهنا بلغت نسبة من انضموا لهذه التنظيمات نحو 13.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 20% مِنْ مَنْ هم في الوسطى الدنيا، مقابل 20.9% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى. وبالنسبة للانضمام للنقابات المهنية بلغت النسبة نحو 10.6% و25.7% و 25.6 مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا والوسطى الوسطى على التوالي.

وتقترب –نسبيًا– النتائج السابقة مع دراسة أحمد حسين (2016) حول الطبقة الوسطى والتغير الاجتماعي في مصر، حيث وجد أن عضوية النقابات بين الطبقة الوسطى تبلغ نحو 37%، في حين تبتعد نسبيًا إذا تعلق الأمر بعضوية الجمعيات الأهلية، حيث وجد إنها لا تتعدى 1.4%، في حين إنها تتعدى 20% في دراستنا الراهنة، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة العينة في كلا الدراستين.

المستوى الثاني من المشاركة التنظيمية، يشمل على المشاركة في تأسيس إحدى منظمات المجتمع المدني، وتلك تُعد خطوة متقدمة أكثر من مجرد العضوية، وهنا كشفت نتائج الدراسة عن أن نحو 3% فقط مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى قد **شاركوا في تأسيس إحدى منظمات المجتمع المدني**، مقابل نحو 14.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، و14% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

5. المشاركة الحزبية:

ونقصد بها هنا الانضمام لحزب أو حركة سياسية، حيث أفادت بيانات الدراسة –أيضًا– أن هناك علاقة طردية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد وبين ميله للانضمام للتنظيمات السياسية، فقد بلغت نسبة من أقروا بانضمامهم لحزب أو حركة سياسية 9.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 11.4% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل نحو 16.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى. وتقترب هذه النتيجة –أيضًا– من ما آتت به دراسة أحمد حسين سالفة الذكر، تلك التي وجدت نسبة المشاركة الحزبية للطبقة الوسطى نحو 14%.

6. المشاركة الحكومية:

ونقصد بها في هذا السياق الترشح إلى المناصب العامة كالمجالس المحلية والبرلمان والرئاسة. تشير نتائج الدراسة أن هناك نحو 4.7% (بواقع فردين) فقط مِنْ

مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى –من عينة الدراسة– قد **ترشحوا للمناصب العامة كالمجالس المحلية والبرلمان.**

وبالنظر إلى العوامل الدافعة التي تجعل الطبقة الوسطى تشارك سياسيًا أكثر من غيرها، فإن الجدول التالي (رقم2) يكشف عن وجود طائفة واسعة من العوامل الدافعة للمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (2) دوافع المشاركة السياسية لدي عينة الدراسة

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
ما الذي جعلك تُمارس هذه النشاطات السياسية؟	لاقتناعي بأهمية المشاركة السياسية	التكرار	25	19	26	70
		النسبة	43.9%	65.5%	63.4%	
	لتجنب فرض غرامة عليّ لعدم التصويت في الانتخابات	التكرار	7	3	8	18
		النسبة	12.3%	10.3%	19.5%	
	لأنني أسعى إلى الترشح إلى منصب عام / التعيين في منصب عام	التكرار	2	4	3	9
		النسبة	3.5%	13.8%	7.3%	
	لأن هناك من يدفعني للمشاركة السياسية (كالأقارب–الجيران– الأصدقاء– المرشحين في الانتخابات)	التكرار	13	6	6	25
		النسبة	22.8%	20.7%	14.6%	
	لأن المشاركة السياسية هي طريقي لصنع السياسات العامة وتنفيذها	التكرار	13	5	9	27
		النسبة	22.8%	17.2%	22.0%	
	لأن المشاركة السياسية أو عدمها يؤثر على كافة مناحي حياتي	التكرار	6	3	4	13
		النسبة	10.5%	10.3%	9.8%	

		المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
		طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
لوجود انفتاح وسيولة سياسية	التكرار	4	3	6	13
	النسبة	7.0%	10.3%	14.6%	
ثقتي بالمنظومة السياسية القائمة وديمقراطيتها	التكرار	6	4	6	16
	النسبة	10.5%	13.8%	14.6%	
لا أمارس أيًا من هذه النشاطات	التكرار	17	6	5	28
	النسبة	25.8%	17.1%	11.6%	
أخرى	التكرار	3	1	0	4
	النسبة	5.3%	3.4%	0.0%	
الإجمالي	التكرار	57	29	41	127

المتأمل في الجدول السابق أن يجد أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت عينة الدراسة –بشرائحها الثلاث– تميل إلى ممارسة النشاطات السياسية المختلفة، وتلك هي الأسباب التي تسوقها عينة الدراسة:

1. **القناعة بأهمية المشاركة السياسية:** حيث أقر نحو 43.9% من الطبقة الدنيا بهذا السبب، مقابل 65.5% من الطبقة الوسطى الدنيا، و 63.4% من الطبقة الوسطى الوسطى من عينة الدراسة.
2. **لأن هناك من يدفعني للمشاركة السياسية (كالأقارب والجيران والاصدقاء والمرشحين في الانتخابات):** ويقر بهذا السبب نحو 22.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و20.7% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل 14.6% مِنْ مَنْ هم

في الطبقة الوسطى الوسطى، الأمر الذي يؤكد تأثير الروابط القرابية والاجتماعية على المشاركة السياسية كلما انخفض المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد.

3. **لأن المشاركة السياسية هي طريقي لصنع السياسات العامة وتنفيذها:** وأدلى بهذا السبب نحو 22.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 17.2% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل 22% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

4. **لتجنب فرض غرامة عليّ لعدم التصويت في الانتخابات:** أعلن هذا السبب نسبة 12.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و10.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، ونحو 19.5% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

5. **لوجود انفتاح أو سيولة سياسية:** يقر بهذا السبب نحو 7% فقط مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و10.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل 14.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

6. **ثقتي بالمنظومة السياسية القائمة وديمقرطيتها:** ويسوق هذا السبب نحو 10.5% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 13.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل 14.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

7. **لأن المشاركة السياسية من عدمها يؤثر على كافة مناحي حياتي:** أعلن هذا السبب نحو 10.5% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 10.3 مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، 9.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

8. **لأنني أسعى إلى الترشح إلى منصب عام أو التعيين في منصب عام: أقر بهذا السبب نحو 3.5%** مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و13.5% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، و7.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

أما عندما ننتقل إلى محور **الاستمرارية والانقطاع** في الممارسة السياسية للطبقة الوسطى من عينة الدراسة، سنجد الجدول التالي (رقم 3)، يوضح العلاقة بين

المستوى الاقتصادي الاجتماعي/الطبقة وبين مدى الاستمرارية في ممارسة النشاطات السياسية.

جدول رقم (3) الاستمرارية والانقطاع في الممارسة السياسية لدى عينة الدراسة

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
هل أنت مستمر فى ممارسة الأنشطة السياسية	توقفت عن ممارسة الأنشطة	العدد	7	14	19	40
		النسبة	14.3%	48.3%	50%	47.2%
	مستمر فى ممارسة بعضها	العدد	33	11	14	58
		النسبة	67.3%	37.9%	36.8%	40.3%
	مستمر فى ممارستها جميعًا	العدد	9	4	5	18
		النسبة	18.4%	13.8%	13.2%	12.5%
الإجمالي		العدد	49	29	38	116
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

يكتشف المتفحص لبيانات الجدول السابق نتيجتين في غاية الأهمية؛ تتصل الأولى بارتباط الاستمرارية في ممارسة النشاطات السياسية بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي/الطبقي للفرد؛ النتيجة الثانية تتعلق بالتراجع الشديد للطبقة الوسطى عن ممارسة النشاطات السياسية التي كانت تمارسها من قبل.

وتفصيلًا لما سبق، تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود علاقة عكسية قوية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد وبين استمراريته في ممارسة بعض أو كل النشاطات السياسية التي كان يمارسها من قبل، حيث أشار نحو نصف عينة الدراسة

مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى إنهم قد توقفوا عن ممارسة أي نشاط سياسي، وأقل قليلًا من نصف عينة الدراسة (48.3%) مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، مقابل نحو 14.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.

وربما يمكننا تفسير ذلك في ضوء حالى السيولة السياسية التي عايشتها مصر إبان ثورتي 2011 و2013 وما شهدته هذه الفترة من كثافة المشاركة السياسة للطبقة الوسطى، تلك التي تراجعت بتحقيق قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد عام 2014. وكأن الطبقة الوسطى قد خرجت إبان المد الثوري لتعلن عن سخطها من النظام والأحوال المتردية التي كانت تعايشها، ثم رجعت مرة أخرى إلى حالة السكون والصمت التي ميزتها طيلة أكثر من نصف قرن.

فبالنظر إلى نتائج الجدول السابق، سنجد أن نحو 13.2% فقط مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى لا يزالون يمارسون جميع النشاطات السياسية التي كانوا يمارسونها من قبل، و36.8% منهم لا يزالوا يمارسون بعض النشاطات السياسية التي كانوا يمارسونها من قبل. في حين بلغت نسبة من لا يزالون يمارسون كافة النشاطات السياسية التي كانوا يمارسونها من قبل نحو 13.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و18.4% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، أما الذين لا يزالوا يمارسون بعض هذه النشاطات فقط بلغت نسبتهم 37.9% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، 67.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.

ثالثًا: المشاركة السياسية للطبقة الوسطى "المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية":

إذا كنا قد ناقشنا خلال المحور السابق أنماط المشاركة والنشاطات السياسية للطبقة الوسطى ومدى انقطاعها واستمراريتها، وكذلك العوامل الدافعة لهذه المشاركة، فإننا في المحور الحالي سنحاول الكشف عن أشكال المشاركات السياسية للطبقة

الوسطى؛ بمعنى النشاطات السياسية التي تندرج تحت أنماط المشاركة السياسية (المعرفية والتعبيرية والانتخابية والتنظيمية والحزبية والحكومية). وبحسب ذلك، يحاول هذا المحور الكشف عن الفعالية السياسية للطبقة الوسطى؛ **أي جملة النشاطات السياسية المباشرة التي يمارسها المواطن بهدف التأثير على صنع القرار.**

فمجرد الانضمام لحزب أو حركة سياسية أو تنظيم مدني لا يُعد فعالًا في التأثير على عملية صنع القرارات وتنفيذها، وإنما الأمر يتخطى مجرد العضوية في مثل هذه التنظيمات إلى الممارسة الفعلية لعدد من النشاطات السياسية التي تسهم في إحداث واقعية وعملية في البيئة الاجتماعية السياسية. وتأسيسًا على ذلك، يأتي الجدول التالي (رقم4) ليكشف عن مثل هذه النشاطات والممارسات السياسية.

جدول رقم (4) الممارسات السياسية لعينة الدراسة حسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
ما صور مشاركتك في هذا النشاط/ النشاطات السياسية التي ذكرتها	حضور الاجتماعات والندوات المؤتمرات وورش العمل	التكرار	18	13	21	52
		النسبة	27.3%	37.1%	50.0%	
	المشاركة في تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وورش العمل	التكرار	11	6	12	29
		النسبة	16.7%	17.1%	28.6%	
	محاولة إقناع البعض باهتماماتي وتوجهاتي في الأمور السياسية	التكرار	16	9	16	41
		النسبة	24.2%	25.7%	38.1%	
	المشاركة في الدعاية والإعلان عن النشاطات السياسية	التكرار	8	1	5	14
		النسبة	12.1%	2.9%	11.9%	

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
	التطوع في إحدى المنظمات أو الفاعليات من أجل حل قضايا اجتماعية أو سياسية	التكرار	12	10	9	31
		النسبة	18.2%	28.6%	21.4%	
	الاتصال بالمسئولين الحكوميين	التكرار	3	6	3	12
		النسبة	4.5%	17.1%	7.1%	
	حشد المنتخبين لانتخاب أشخاص بعينهم	التكرار	7	4	3	14
		النسبة	10.6%	11.4%	7.1%	
	المشاركة في مظاهرات أو احتجاجات	التكرار	3	2	2	7
		النسبة	4.5%	5.7%	4.8%	
	تقديم الدعم المالي أو العيني	التكرار	3	5	5	13
		النسبة	4.5%	14.3%	11.9%	
	التصويت فى الانتخابات	التكرار	6	3	4	13
		النسبة	9.1%	8.6%	9.5%	
	المشاركة في حل بعض القضايا أو المشكلات على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع العام	التكرار	7	8	10	25
		النسبة	10.6%	22.9%	23.3%	
	أخرى	التكرار	10	7	2	19
		النسبة	15.2%	20.0%	4.8%	

		المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
		طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
الإجمالي	التكرار	104	75	92	271

إن للمتتبع لنتائج الجدول السابق (رقم 4) أن يجد أن عينة الدراسة من الطبقة الوسطى – الوسطى تتفوق في ممارستها لعدد من النشاطات السياسية على نظيرتيها من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا، في حين تتفوق الأخرتين عليها في نشاطات أخرى، وذلك على النحو التالي:

أ. النشاطات التي تتفوق فيها الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا:

1. **حضور الاجتماعات والندوات والمؤتمرات:** حيث تتفوق الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها الدنيا والوسطى الدنيا في ممارسة هذا النشاط، فقد بلغت نسبة من أقروا بممارسة هذا النشاط نحو نصف العينة مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى من المشاركين سياسيًا، مقابل نحو 37.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و27.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.
2. **محاولة إقناع الآخرين باهتماماتي وتوجهاتي في الأمور السياسية:** حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى نحو 38.1% مقابل 25.7% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، و 24.2% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.
3. **المشاركة في تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وورش العمل:** فقد جاءت نسبة الممارسين لهذا النشاط مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى نحو 28.6%

مقابل 17.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و 16.7% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.

4. **المشاركة في حل بعض القضايا أو المشكلات على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع العام:** وفي هذا النشاط تتفوق الطبقة الوسطى الوسطى على الطبقة الدنيا بفارق كبير (23.3% للأولى و10.6% للثانية)، بينما تتفوق بفارق ضئيل على الطبقة الوسطى الدنيا (22.9%).
5. **التصويت في الانتخابات:** وفي هذا النشاط نجد تقاربًا كبيرًا بين الشرائح الطبقية الثلاث من عينة الدراسة، حيث جاءت نسبة من يمارسون حق التصويت –من المشاركين سياسيًا– مِنْ مَنْ هم في الطبقة **الوسطى الوسطى 9.5% مقابل 8.6%** مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و9.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.

وبالنظر إلى هذه النتائج، سنجد أن هناك ارتباطًا شرطيًا بين ارتفاع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد وبين ممارسة هذه النشاطات سالفة الذكر، فكلما ارتقى الفرد على سلم الاجتماعي الاقتصادي كان أكثر ميلًا لممارسة هذه النشاطات.

ب. **النشاطات التي تتفوق فيها الطبقتين الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا على الطبقة الوسطى الوسطى:**

1. **التطوع في إحدى المنظمات أو الفعاليات من أجل حل قضايا اجتماعية أو سياسية:** حيث تتفوق الشريحة الوسطى الدنيا على نظيرتيها بفارق معقول، حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط مِنْ مَنْ ينتمون لهذه الشريحة نحو 28.6% مقابل 21.4% مِنْ مَنْ هم في الشريحة الوسطى الوسطى و 18.2% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.
2. **حشد المنتخبين لانتخاب أشخاص بعينهم:** حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط من الطبقة الوسطى الدنيا نحو 11.4% مقابل 10.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا و 7.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.

3. **تقديم الدعم المالي أو العيني:** تفوقت في هذا النشاط الشريحة الوسطى الدنيا على نظيرتيها، حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط مِنْ مَنْ ينتمون لهذه الشريحة الطبقية نحو 14.3%، تليها مَنْ ينتمون للشريحة الوسطى الوسطى بنسبة 11.9%، ثم مَنْ ينتمون للطبقة الدنيا بنحو 4.5%.
4. **المشاركة في المظاهرات أو الاحتجاجات:** حيث تفوقت الطبقة الوسطى الدنيا على نظيرتيها بفارق ضئيل، حيث جاءت النسب كما يلي: 4.8% للطبقة الوسطى الوسطى و 5.7% للوسطى الدنيا و4.5% للدنيا.
5. **الاتصال بالمسئولين الحكوميين:** وهنا أيضًا تتفوق الطبقة الوسطى الدنيا على نظيرتيها، حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط منها نحو 17.1% مقابل 7.1% للطبقة الوسطى الوسطى و 4.5% للطبقة الدنيا.
6. **المشاركة في الدعاية والإعلان عن النشاطات السياسية:** هذا هو النشاط الوحيد الذي تفوقت فيه الطبقة الدنيا على شريحتي الطبقة الوسطى –الدنيا والوسطى– من عينة الدراسة، حيث جاءت نسبة من يمارسون هذا النشاط من الطبقة الدنيا نحو 12.1% مقابل 11.9% للطبقة الوسطى الوسطى و2.9% للطبقة الوسطى الدنيا. الأمر الذي يمكننا أن نعزوه إلى أن هذا النشاط ذو شقين؛ الأول يتصل بالدعاية الفكرية والأيديولوجية للنشاطات السياسية والمرشحين السياسيين، وتلك ربما تكون مهمة بعض أبناء الطبقة الوسطى من المثقفين. ويتعلق الثاني بالدعاية والإعلان للحملات الانتخابية والفاعليات السياسية المتصلة بالتفاعل مع المواطنين في الشارع، ربما للهتاف باسم المرشح، وتلك قد تكون مهمة مأجورة يمارسها بعض من الطبقات الدنيا.

إن المتأمل في النتائج السابقة، سيجد أن – باستثناء لنشاط المتصل بالدعاية الإعلان– الطبقة الوسطى الدنيا قد تفوقت على نظيرتيها من الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى الوسطى، كما سيلاحظ أن الطبقة الوسطى الوسطى قد تبعتها في الترتيب

لتبقى الطبقة الدنيا في قاع الترتيب. وربما يتصل ذلك بأن الطبقة الوسطى بشريحتيها الدنيا والوسطى تتلاقي في كثير من الأمور، ليس فقط المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وإنما كذلك –ربما– فيما تملكه من رأسمال معرفي وثقافي.

وبحسب ذلك، سنبحث خلال السطور القليلة الماضية حول أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدافعة للمشاركة السياسية للطبقة الوسطى وتلك التي تقف عقبة كأداء أمام هذه المشاركة والفعالية السياسيتين، وذلك بالاستناد إلى عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ. المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدافعة للمشاركة السياسية:

فبالنظر إلى الجدول التالي (رقم5)، نكتشف أن هناك العديد من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تلعب دورًا محوريًا في تحديد المشاركة السياسة والفاعلية السياسية للطبقة الوسطى، كما يمكننا أن نلحظ أن أهمية هذه المحددات تختلف من طبقة إلى أخرى ومن شريحة اجتماعية إلى أخرى، حيث يلعب المستوى الاقتصادي الاجتماعي هنا دور حيوي في تعيين هذه المحددات.

جدول رقم (5) المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدافعة للمشاركة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
بنظركم، ما الذي يدفعك أكثر للمشاركة السياسية	عندما أشعر بالأمان حيال ممارسة بعض النشاطات السياسية كتكوين تنظيمات وأحزاب سياسية	التكرار	13	6	7	26
		النسبة	19.7%	17.1%	16.3%	
	عندما تتحسن ظروفي	التكرار	17	4	2	23

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
الاقتصادية		النسبة	25.8%	11.4%	4.7%	
عندما تصبح البيئة السياسية أكثر ديمقراطية		التكرار	33	15	21	69
		النسبة	50.0%	42.9%	48.8%	
عندما يدفعني للمشاركة بعض أصحاب الرأي أو القادة		التكرار	4	3	2	9
		النسبة	6.1%	8.6%	4.7%	
عندما أرى أن هناك خطرًا على البلد		التكرار	23	20	28	71
		النسبة	34.8%	57.1%	65.1%	
عند وجود قضية قومية أسعى إلى التعبير عنها		التكرار	21	16	24	61
		النسبة	31.8%	45.7%	55.8%	
عندما تسوء ظروفي الاقتصادية		التكرار	5	2	0	7
		النسبة	7.6%	5.7%	0.0%	
لا أشارك		التكرار	5	2	2	9
		النسبة	7.6%	5.7%	4.7%	
الإجمالي		التكرار	121	68	86	275

1. المحددات السياسية الدافعة للمشاركة السياسية:

فبالنظر إلى الجدول السابق، سنجد أن هناك ثلاثة محددات سياسية تلعب دورًا محوريًا في الدفع إلى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة، كما سنلاحظ أن أهمية هذه المحددات تختلف باختلاف المستوى الاجتماعي الاقتصادي للفرد، وتلك يمكن عرضها على النحو التالي:

- **عندما أرى أن هناك خطرًا على البلد:** يولي أبناء الطبقة الوسطى الوسطى أهمية كبيرة لهذا المحدد مقارنة بأقرانهم من الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا، حيث تتناسب أهمية هذا المحدد طرديًا مع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد، حيث بلغت نسبة من يولون أهمية لهذا العامل في الدفع إلى المشاركة السياسية نحو 65.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى، مقابل 57.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، ونحو 34.8% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.
- **عندما تصبح البيئة السياسية أكثر ديمقراطية:** يُعد هذا المحدد أكثر المحددات التي يوليها أبناء الطبقة الدنيا أهمية في الدفع إلى المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة من أقروا بأهمية هذا المحدد نحو50% من هذه الطبقة, مقابل 48.8% للطبقة الوسطى الوسطى و42.9% للطبقة الوسطى الدنيا.
- **عندما أشعر بالأمان حيال ممارسة بعض النشاطات السياسية:** ويولي أبناء الطبقة الدنيا من عينة الدراسة أهمية كبيرة لهذا المحدد مقارنة بأبناء الطبقة الوسطى في شريحتيها الدنيا والوسطى، حيث بلغت نسبة من أقروا بأهمية هذا المحدد في الدفع إلى المشاركة السياسية نحو 19.7% مِنْ مَنْ هم في الطبقة **الدنيا مقابل 17.1%** مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و16.3% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى. وبحسب ذلك، فإن أهمية هذا المحدد في الدفع إلى المشاركة السياسية يتناسب عكسيًا مع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد.

2. المحددات الاقتصادية الدافعة للمشاركة السياسية:

وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق (رقم5)، سنجد أن هناك علاقة عكسية بين إيلاء أهمية للمحدات الاقتصادية الدافعة للمشاركة السياسية وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، كما يلي:

- **عندما تتحسن ظروفي الاقتصادية:** حيث يولي أبناء الطبقة الدنيا أهمية كبيرة لهذا المحدد مقارنة بأقرانهم من الطبقة الوسطى الدنيا والوسطى الوسطى، حيث بلغت نسبة من يولون أهمية لهذا المحدد نحو 25.8% % مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، مقابل 11.4% % مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، و 4.7% % مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.
- **عندما تسوء ظروفي الاقتصادية:** ويولي –أيضًا– أبناء الطبقة الدنيا أهمية لهذا المحدد مقارنة بنظرائهم من الطبقة الوسطى الدنيا والوسطى الوسطى، حيث بلغت نسبة من يولون أهمية لهذا العامل من أبناء هذه الطبقة نحو 7.6% مقابل 5.7% لأبناء الطبقة الوسطى الدنيا، في حين لا يشكل هذا المحدد أي أهمية لأبناء الطبقة الوسطى الوسطى.

ربما يمكننا تفسير إيلاء الطبقة الدنيا أهمية أكبر للمحددات الاقتصادية مقارنة بالطبقتين الوسطى الدنيا والوسطى الوسطى، بأن العامل الاقتصادي لا يزال يؤرق جنب الطبقات الدنيا التي تعيش على حد الكفاف، وبالتالي يصبح من الطبيعي أن تكون لقمة العيش هي شغلهم الشاغل. وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي تقول بالتحول من القيم المادية المتصلة بالحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومشرب إلى القيم ما بعد المادية – البحث عن الحرية والمشاركة السياسية والنظم الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير– بمجرد تحقيق تقدم اقتصادي وارتقاء اجتماعي (معدل، 2010).

3. المحددات الاجتماعية الدافعة للمشاركة السياسية:

فبالنظر إلى بيانات الجدول السابق(رقم 5)، سنجد أن هناك محدد اجتماعي وحيد يدفع إلى المشاركة السياسية يتمثل في: "**عندما يدفعني للمشاركة بعض أصحاب الرأي أو القادة**"، وتعد الطبقة الوسطى الوسطى أقل تقديرًا لأهمية هذا العامل في الدفع للمشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة من يولون أهمية لهذا المحدد نحو 4.7% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى، مقابل 8.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا، ونحو 6.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا. ربما يمكننا تفسير هذه النتيجة بضعف تأثير أصحاب الرأي والقادة على أبناء الطبقة الوسطى الأكثر وعيًا وتعليمًا. كما أن هناك عامل اجتماعي آخر تتأثر به الطبقات الدنيا أكثر من الطبقات والشرائح الوسطى والعليا وهو العلاقات القرابية والصداقة والجيرة (انظر الجدول رقم2).

انطلاقًا من منظور الاختيار العقلاني، فإنه يمكننا تفسير السلوك السياسي للطبقة الوسطى باعتباره فعلًا عقلانيًا يخضع لحساب الكلفة –المنفعة المتحققه منه. هذا ما أكدته دراسة حول مدى دعم الطبقة الوسطى في الصين للقيم الديمقراطية، حيث وجدت أن الطبقة الوسطى في الصين تتكون أربعة مجموعات مهنية هي: العاملون لحسابهم الخاص، والمديرون، والمهنيون، وموظفو الخدمة المدنية (Lu, 2007).

وأظهرت نتائج الدراسة أن: لدى الطبقة الوسطى في القطاع الخاص مواقف ديمقراطية قوية مقارنة بالطبقة الوسطى في القطاع العام، كما أدى التوجه الديمقراطي لأفراد الطبقة الوسطى في القطاع الخاص إلى تقييمهم السلبي للأشكال الحالية للمشاركة السياسية الجماهيرية؛ في المقابل، دفع هذا التقييم السلبي أفراد الطبقة الوسطى في القطاع الخاص إلى الانخراط في عمل غير تشاركي كشكل من أشكال

الاحتجاج ضد النظام الحالي؛ وفي الوقت ذاته أدى التوجه غير الديمقراطي لأفراد الطبقة الوسطى في القطاع العام إلى تقييمهم الإيجابي للأشكال الحالية للمشاركة السياسية الجماهيرية، والذي بدوره، قد دفع إلى الانخراط في عمل تشاركي للتعبير عن دعمهم للنظام الحالي(Lu, 2007).

ب.المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعوقة للمشاركة السياسية:

بالنظر إلى الجدول التالي (رقم 6)، نكتشف نتيجة مهمة وهي أن نحو 19% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى يقرون بأنهم لن يحجموا عن المشاركة السياسية أيًا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مقابل 13.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا، و 8.6% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا.

جدول رقم (6) المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعوقة للمشاركة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
متى تحجم عن ممارسة بعض هذه الأنشطة أو كلها	شعوري بأن مشاركتي لن تغير من الواقع شيئًا	التكرار	35	13	21	69
		النسبة	53.0%	37.1%	50.0%	
	الخوف من ممارسة بعض الأنشطة السياسية كتكوين تنظيمات أو أحزاب سياسية	التكرار	1	3	3	7
		النسبة	1.5%	8.6%	7.1%	
	عدم وجود وقت كاف لممارسة هذه النشاطات	التكرار	16	15	18	49
		النسبة	24.2%	42.9%	42.9%	
	عندما لا أعرف بعض أو كل	التكرار	10	9	13	32

			المؤشر الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي
			طبقة دنيا	وسطى دنيا	وسطى وسطى	
المرشحين		النسبة	15.2%	25.7%	31.0%	
عدم اهتمامي بقضية المشاركة في ظل الحاجة إلى زيادة دخلي		التكرار	10	5	7	22
		النسبة	15.2%	14.3%	16.7%	
عندما أكون على خلاف مع بعض أو كل المرشحين		التكرار	0	2	3	5
		النسبة	0.0%	5.7%	7.1%	
لن أُحجم عن المشاركة السياسية أيًا كانت الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية		التكرار	9	3	8	20
		النسبة	13.6%	8.6%	19.0%	
لا أشارك		التكرار	6	4	1	11
		النسبة	9.1%	11.4%	2.4%	
الإجمالي		التكرار	87	54	74	215

وللمتأمل فيما أتى به الجدول السابق من بيانات، سيجد أنه كما أن هناك محددات اجتماعية واقتصادية وسياسية دافعة للمشاركة السياسية، فإن هناك نظيراتها تقف عقبة كأداء أمام المشاركة السياسية، تلك التي مكن عرضها على النحو التالي:

1. المحددات السياسية المعوقة للمشاركة السياسية:

حيث تقر عينة الدراسة بوجود عدد من المعوقات السياسية التي تقف في وجه مشاركتهم وفعاليتهم السياسية، وهي كما يلي:

- **شعوري بأن مشاركتي لن تغير من الواقع شيئًا:** حيث يعد هذا المحدد أكثر المحددات التي تقف في وجه المشاركة السياسية لمختلف الطبقات والمستويات الاجتماعية الاقتصادية، حيث أقر بأهمية هذا العامل نحو 53% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا و37.1% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا و 50% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى.
- **الخوف من ممارسة بعض الأنشطة السياسية كتكوين أحزاب أو تنظيمات سياسية:** وتُعد الطبقة الوسطى الدنيا على رأس من يولون أهمية أكبر لهذا المعوق بنسبة 8.6% مقابل 7.1% للطبقة الوسطى الوسطى و 1.5% فقط للطبقة الدنيا.
- **عندما أكون على خلاف مع بعض أو كل المرشحين:** يولي أبناء الطبقة الوسطى الوسطى أهمية أكبر (بنسبة 7.1% مِنْ مَنْ هم في هذه الطبقة) لهذا المعوق مقارنة بالطبقة الدنيا (التي لا توليه أية أهمية)، والطبقة الوسطى الدنيا (بنسبة 5.7% مِنْ مَنْ هم في هذه الطبقة).

2. المحددات الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية:

ويكشف المستجيبين من عينة الدراسة أن هناك محددين اجتماعيين يلعبان دورًا مهمًا كعائقان لعملية المشاركة السياسية، وهما على النحو التالي:

- **عدم وجود وقت كافي للممارسة السياسية:** وتولي الطبقة الوسطى الدنيا والوسطى الوسطى أهمية أكبر لهذا المعوق، حيث بلغت من أقروا بهذا المحدد كعائق للمشاركة السياسة نحو 42.9% مِنْ مَنْ ينتمون لكلا الشريحتين، مقابل 24.2% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الدنيا.
- **عندما لا أعرف بعض أو كل المرشحين:** يُشكل هذا المحدد –أيضًا– عقبة أكبر أمام المشاركة السياسية للطبقة الوسطى الوسطى أكثر من الطبقة الدنيا والطبقة

الوسطى الدنيا، حيث بلغت نسبة من أقروا بهذا العائق من الطبقة الوسطى الوسطى نحو 31%، مقابل 25.7% للطبقة الوسطى الدنيا، و 15.2% للطبقة الدنيا.

3. المحددات الاقتصادية المعوقة للمشاركة السياسية:

بحسب نتائج الدراسة، اقتصرت المحددات الاقتصادية التي تمثل معوقًا للمشاركة السياسية على محدد واحد وهو: "**عدم اهتمامي بقضية المشاركة في ظل الحاجة إلى زيادة دخلي**"، حيث تشير نتائج الدراسة أن هناك نسبة معتبرة من الشرائح الثلاث تعتبر هذا المحدد معوقًا لهم في سبيل المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة من رأوا في هذا المحدد معوقًا للمشاركة السياسية من الطبقة الوسطى الوسطى نحو 16.7%، و15.2% من الطبقة الدنيا، و14.3% من الطبقة الوسطى الدنيا.

خلاصة القول، أنه كما توجد مجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تدفع الطبقة الوسطى إلى المشاركة السياسية، فإن عكس هذه العوامل قد يؤدي إلى دفع الطبقة الوسطى بعيدًا عن الممارسة السياسية. ولكن ربما يصبح هذا الافتراض صحيحًا عند حدود معينة، ففي حين قد تدفع الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والانغلاق السياسي هذه الطبقة إلى العزلة السياسية، فإن هذه الظروف نفسها عندما تتضخم إلى مستويات لا تُحتمل قد تدفع هذه الطبقة إلى أن تصل بنشاطها السياسي إلى أوجه، متمثلًا في الاحتجاجات والإضرابات، وربما العنف السياسي كذلك.

وتؤكد هذه الفرضية دراسة حول المسار السياسي للطبقة الوسطى الشيلية في ظل حكومة الوحدة الشعبية (1970–1973) من خلال المنظمات الاجتماعية التي تمثلها، وخاصة التجار الصغار، وأصحاب الشاحنات، والجمعيات المهنية. ففي سياق الاستقطاب السياسي المتزايد، تحولت الطبقة الوسطى بعد "شهر عسل" قصير مع الحكومة إلى التطرف من أجل الثورة المضادة؛ فإلى جانب المعارضة السياسية

والإعلامية والتجارية، شكلت هذه المجموعات من الطبقة الوسطى كتلة اجتماعية قوية معادية للثورة تحدت الوحدة الشعبية من خلال الإضرابات والاحتجاجات الضخمة، لقد حدث ذلك نتيجة انهيار قنوات المشاركة والتفاوض التي كانت قائمة بين هذه المجموعات والدولة منذ الثلاثينيات (Chambers-Ju and Hecock, 2021).

رابعًا: المشاركة السياسية للطبقة الوسطى: مخرجات وتوصيات:

أ. مخرجات الدراسة واستخلاصاتها:

لقد انصب اهتمام الدراسة حول الكشف عن مدى المشاركة السياسية التي تتمثلها الطبقة الوسطى ممثلة بعينة الدراسة، وكذلك محاولة تعيين صور المشاركة السياسية التي تُمارسها هذه الطبقة الوسطى، فضلًا عن تبيان العوامل التي قد تدفع تلك الطبقة إلى المشاركة في النشاطات السياسية المختلفة، وأخيرًا محاولة الكشف عن العوامل التي قد تعوق المشاركة السياسية للطبقة الوسطى. وعلى هذا التحديد، جاءت أهم نتائج الدراسة واستخلاصاتها على النحو التالي:

1. **كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية قوية بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي/ الطبقة الاجتماعية وبين المشاركة السياسية،** حيث تشير النتائج أن نحو 88.4 % مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الوسطى، من عينة الدراسة، سبق لهم أو لا يزالون يمارسون نشاطًا سياسيًا أو أكثر، مقابل 11.6% لم يمارسوا أيًا من النشاطات السياسية من قبل. في حين أن نحو 82.9% مِنْ مَنْ هم في الطبقة الوسطى الدنيا قد مارسوا نشاطًا سياسيًا على الأقل، مقابل 17.1% لم يمارسوا أي نشاط سياسي من قبل. أما فيما يتصل بالطبقة الدنيا، نجد أن نحو 74.2% مِنْ مَنْ هم في هذه الطبقة قد مارسو نشاطًا سياسيًا على الأقل، مقابل 25.8% لم يمارسوًا أي نشاط سياسي من قبل.

2. **تعدد أنماط المشاركة السياسية للطبقة الوسطى، فكانت على النحو التالي:**

- تفوقت الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا في أنماط المشاركة السياسية المعرفية والتعبيرية والتنظيمية والحزبية والحكومية، وتلتها الطبقة الوسطى الدنيا، ثم الطبقة الدنيا.
- بينما جاءت الطبقة الوسطى الدنيا في المرتبة الأولى فيما يتصل بالمشاركة الانتخابية، تلتها الطبقة الوسطى الوسطى، وفي الأخير جاءت الطبقة الدنيا.

3. يسوق أفراد عينة الدراسة الأسباب الآتية كونها دافعة لهم لممارسة النشاطات السياسية المختلفة:

- **القناعة بأهمية المشاركة السياسية:** وجاءت الطبقة الوسطى الدنيا في المرتبة الأولى في الإقرار بهذا السبب، تلتها الطبقة الوسطى الوسطى، وفي الاخير جاءت الطبقة الدنيا.
- **روابط الدم والقرابة والصداقة:** حيث جاءت الطبقة الدنيا في المقدمة، تلتها الطبقة الوسطى الدنيا، ثم الطبقة الوسطى الوسطى.
- **القناعة بأهمية المشاركة السياسة في صنع السياسات العامة:** وجاءت الطبقة الدنيا أيضًا في المقدمة، وتلتها الطبقة الوسطى الوسطى، ثم الوسطى الدنيا.
- **تجنب الغرامة المفروضة على عدم التصويت في الانتخابات:** حيث تفوقت الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها في الإقرار بهذا السبب كدافع للمشاركة السياسية، تلتها الطبقة الدنيا ثم الوسطى الدنيا.
- **وجود انفتاح أو سيولة سياسية:** وفي هذا السبب، تتفوق الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها، تليها الوسطى الدنيا ثم الطبقة الدنيا.
- **الثقة في المنظومة السياسية القائمة وديمقراطيتها:** وهنا –أيضًا– تأتي الطبقة الوسطى الوسطى في المقدمة، تليها الوسطى الدنيا، ثم الطبقة الدنيا.

- **لأن المشاركة السياسية من عدمها يؤثر على كافة مناحي الحياة:** وفي هذا السبب ينقلب الترتيب رأسًا على عقب لتكون الطبقة الدنيا في المقدمة وتليها الطبقة الوسطى الدنيا وفي الأخير تأتي الطبقة الوسطى الوسطى.
- **السعي للترشح إلى منصب عام أو التعيين في منصب عام:** وفي هذا السبب يعود الترتيب لوضعه الأول، حيث تأتي الطبقة الوسطى الوسطى في الواجهة تليها الوسطى الدنيا ثم الطبقة الدنيا.

4. **الاستمرارية في الممارسة السياسية:** حيث تكشف نتائج الدراسة عن نتيجتين في غاية الأهمية؛ تتصل الأولى بارتباط الاستمرارية في ممارسة النشاطات السياسية بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي/الطبقي للفرد؛ النتيجة الثانية تتعلق بالتراجع الشديد للطبقة الوسطى عن ممارسة النشاطات السياسية التي كانت تمارسها من قبل.
5. أما عن الفعالية السياسية، والمقصود بها تلك النشاطات التي لا تقف عند حدود العضوية والمتابعة السياسية، فجاءت على النحو التالي:

- **النشاطات التي تتفوق فيها الطبقة الوسطى الوسطى على نظيرتيها من الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا:** حضور الاجتماعات والندوات والمؤتمرات، محاولة إقناع الآخرين بالاهتمامات والتوجهات السياسية، المشاركة في تنظيم الاجتماعات والندوات والمؤتمرات وورش العمل، المشاركة في حل بعض القضايا أو المشكلات على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع العام والتصويت في الانتخابات. وبحسب ذلك، سنجد أن هناك ارتباطًا شرطيًا بين ارتفاع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد وبين ممارسة هذه النشاطات سالفة الذكر، فكلما ارتقى الفرد على سلم الاجتماعي الاقتصادي كان أكثر ميلًا لممارسة هذه النشاطات.
- **النشاطات التي تتفوق فيها الطبقة الوسطى الدنيا على الطبقة الوسطى الوسطى والطبقة الدنيا:** التطوع في إحدى المنظمات أو الفعاليات من أجل حل قضايا

اجتماعية أو سياسية، حشد المنتخبين لانتخاب أشخاص بعينهم، تقديم الدعم المالي أو العيني، المشاركة في المظاهرات أو الاحتجاجات والاتصال بالمسئولين الحكوميين.

- **النشاطات التي تتفوق فيها الطبقة الدنيا على الطبقة الوسطى الوسطى والوسطي الدنيا:** وتتمثل في نشاط وحيد وهو المشاركة في الدعاية والإعلان عن النشاطات السياسية.

6. تمثلت أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدافعة للمشاركة السياسية فيما يلي:

- **المحددات السياسية الدافعة للمشاركة السياسية:** فبالنظر إلى نتائج الدراسة، سنجد أن هناك ثلاثة محددات سياسية تلعب دورًا محوريًا في الدفع إلى المشاركة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي: "عندما أرى أن هناك خطرًا على البلد"، "عندما تصبح البيئة السياسية أكثر ديمقراطية" و "عندما أشعر بالأمان حيال ممارسة بعض النشاطات السياسية". كما يمكننا أن نلحظ أن أهمية هذه المحددات تختلف باختلاف المستوى الاجتماعي الاقتصادي للفرد.
- **المحددات الاقتصادية الدافعة للمشاركة السياسية:** حيث كشفت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة عكسية بين إيلاء أهمية للمحدات الاقتصادية الدافعة للمشاركة السياسية وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، حيث يولي أبناء الطبقة الدنيا أهمية كبيرة لهذه المحددات بشكل أكبر من أبناء الطبقة الوسطى بشريحتيها الدنيا والوسطى.
- **المحددات الاجتماعية الدافعة للمشاركة السياسية: حيث بينت الدراسة** أن هناك محدد اجتماعي وحيد يدفع إلى المشاركة السياسية يتمثل في: "عندما يدفعني للمشاركة بعض أصحاب الرأي أو القادة"، وتعد الطبقة الوسطى الوسطى أقل تقديرًا لأهمية هذا العامل في الدفع للمشاركة السياسية.

7. **وتمثلت أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعوقة للمشاركة السياسية فيما يلي:**

- **المحددات السياسية المعوقة للمشاركة السياسية:** حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود ثلاثة محددات سياسية تعوق المشاركة السياسية، وهي: "شعوري بأن مشاركتي لن تغير من الواقع شيئًا"، "الخوف من ممارسة بعض الأنشطة السياسية كتكوين أحزاب أو تنظيمات سياسية" و "عندما أكون على خلاف مع بعض أو كل المرشحين".
- **المحددات الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية:** حيث يكشف المستجيبين من عينة الدراسة أن هناك محددين اجتماعيين يلعبان دورًا مهمًا كعائقان لعملية المشاركة السياسية، وهما: "عدم وجود وقت كافي للممارسة السياسية" و "عندما لا أعرف بعض أو كل المرشحين"، وتولي الطبقة الوسطى الوسطى أهمية أكبر لهذين المحددين من الطبقتين الوسطى الدنيا والطبقة الدنيا.
- **المحددات الاقتصادية المعوقة للمشاركة السياسية: فبحسب نتائج الدراسة،** اقتصرت المحددات الاقتصادية التي تمثل معوقًا للمشاركة السياسية على محدد واحد وهو: "عدم اهتمامي بقضية المشاركة في ظل الحاجة إلى زيادة دخلي"، وجاءت الطبقة الوسطى الوسطى في المقدمة في إيلاء أهمية لهذا المحدد.

ب. توصيات الدراسة:

1. حيث إن نتائج الدراسة توحي بوجود علاقة طردية قوية بين معدلات المشاركة السياسية وصورها وأنماطها وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للفرد، فإن أية بداية لزيادة نسبة المشاركة –لكل الطبقات والشرائح الاجتماعية عمومًا والطبقة الوسطى خصوصًا– لا تأخذ في حسبانها سياسات الدعم والتوظيف والحد الأدنى للأجور بناء على معدل التضخم، فضلًا عن سياسات إصلاح التعليم والصحة، لا

طائل من ورائها. وبحسب ذلك، لا بد للدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين من القطاع الخاص ورجال الأعمال والبنوك، أن يضطلعوا بمسئوليتهم الاجتماعية تجاه بقية شرائح المجتمع.

2. ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية تسمح بمزيد من الحرية في ممارسة كافة الأنشطة السياسية، خاصة لتلك التشريعات التي تضع العديد من العراقيل والعقبات أمام حرية إنشاء التكوينات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية كتأسيس أحزاب سياسية أو نقابات مهنية وعمالية أو جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني.
3. أن تضطلع الأحزاب السياسية القائمة بدورها في عمليات التنشئة السياسية لكل فئات المجتمع، والسماح لهم بالولوج إلى أروقتها في ممارسة حزبية داخلية ديمقراطية ونزيهة، بدلًا من كونها مجرد أحزاب ورقية لا تعدو كونها اسم لا وجود له على أرض الواقع.
4. وكذلك يجب أن تقوم المؤسسات التنشئوية الأخرى كالأسرة والمدرسة بأدوارها في عمليات التطبيع والتنشئة السياسيين، بداية من لحظة الميلاد وحتى الوفاة.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

1. **أبو إسماعيل، خالد و الدردري، عبدالله. (2014). الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير. الإسكوا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة.**
2. **أحمد، غريب محمد سيد. (1972). الطبقات الاجتماعية، الجزء الأول: النظرية والقياس. دار بورسعيد للطباعة، الأسكندرية.**
3. **بن ققة، سعاد. (2012). المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجًا (1962-2005)، رسالة دكتوراة (غير منشورة). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.**

4. حسنين، أحمد حسين حسن حسنين. (2015). الطبقة الوسطى في المجتمع قراءة نقدية في الأعمال الفكرية المعاصرة. مركز المحروسة، القاهرة.

5. زايد، أحمد. 2015. الدور الثوري للطبقة الوسطى المصرية التاريخ وآفاق المستقبل. مجلة الديمقراطية، 15 (59).

6. السيد، سمية متولي. 2017. مدخل لتحليل الطبقة الوسطى في مصر. مجلة الديمقراطية، 17(67).

7. صالح، سامية خضر. (2005). المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. موقع كتب عربية.. متاح على الموقع الإلكتروني:

https://www.kotobarabia.com

8. عبد الله، ثناء فؤاد. 2000. أزمة الطبقة الوسطى في مصر. مجلة المستقبل العربي، 23 (260).

9. عبد المجيد، سهير صفوت. 2012. الطبقة الوسطى المصرية وإمكانات النهوض نحو صياغة عقد اجتماعي جديد في ضوء المستجدات المعاصرة. مجلة بحوث الشرق الأوسط، (30).

10. عبد المعطي، عبد الباسط. (2006). الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير. سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة.

11. عدلي، هويدا. 2017. الطبقة الوسطى في مصر تحولات وتحديات. مجلة الديمقراطية، 17(66).

12. العربي، هاني فوقي إبراهيم. 2018. التحولات الاقتصادية وتأثيراتها على الطبقة الوسطى الحضرية خلال الفترة من (2011– 2018) دراسة حالة على شرائح من العاملين بالجهاز الحكومي بمدينة المنيا. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 24 (3).

13. العزب، مصطفى. (2018). الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر. مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

14. العشري، مشيرة محمد حسن. 2012. التحليل السوسيوتاريخي لوضع الطبقة الوسطى في المجتمع المصري. المجلة العلمية لكلية الآداب، 1.

15. المركز العربي للبحوث والدراسات. 2021. الطبقة الوسطى بين التفسير السيكولوجي والسوسيولوجي. متاح على الموقع الإلكتروني:

WWW.acrseg.org/3744

16. عمرو، عبير عبد الرازق محمد عبد الرحيم. (2016). الطبقة الوسطى المصرية بين ثقافة الصمت والحركات الاحتجاجية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

17. لويس، شادي. 2018. الطبقة الوسطى في صراعها مع ذاتها، مجلة الديمقراطية، 18(70).

18. ماركس، كارل و إنذجلز، فردريك. (2014). البيان الشيوعي، سلامة كيلة (مترجمًا). كراسات ماركسية (1)، دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة.

19. مرتضى، مصطفى. 2003. تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع المصري رؤية سوسيولوجية. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس– كلية الآداب، 31.

20. معدل، منصور.(2010). الأطروحات النظرية والمنهجية في دراسة القيم، منصور معدل(محررًا)، مسح القيم العالمي القيم كما تدركها جماهير العالم الإسلامي والشرق الأوسط. عبدالحميد عبداللطيف (مترجمًا). المركز القومي للترجمة، القاهرة.

المراجع باللغة الإنجليزية

21. **Beeghley, Leonard. 1986. Social Class and Political Participation: A Review and an Explanation. Sociological Forum, 1(3).**
22. **Chambers-Ju, C., & Hecock, R. D. (November 01, 2021). Union Affiliation and Civic Engagement: Teachers in Bogota, Colombia. Latin American Politics and Society, 63, 4, 1-21.**
23. **Lu, C. (2007). The middle class and political change in China: Chinese middle class's attitudinal and behavioral orientations toward democracy.**
24. **Nie, Norman H., Powell, G. Bingham, Jr. and Prewitt, Kenneth.1969. Social Structure and Political Participation: Developmental Relationships. The American Political Science Review, 63(3).**
25. **Qin, G. (2021). Liberal or Conservative? The Differentiated Political Values of the Middle Class in Contemporary China. The China Quarterly, 245, 1-22. doi:10.1017/S0305741020000296**
26. **Shaalan, Khaled.(2014). The Political Agency Of Egypt's Upper Middle Class: Neoliberalism, Social Status Reproduction And The State, Phd. Department Of Politics And International Studies Soas, University Of London.**
27. **The Pew Global Attitudes Project. (2009). The Global Middle Class Views On Democracy, Religion, Values, And Life Satisfaction In Emerging Nations. Pew Research Center, Washington.**